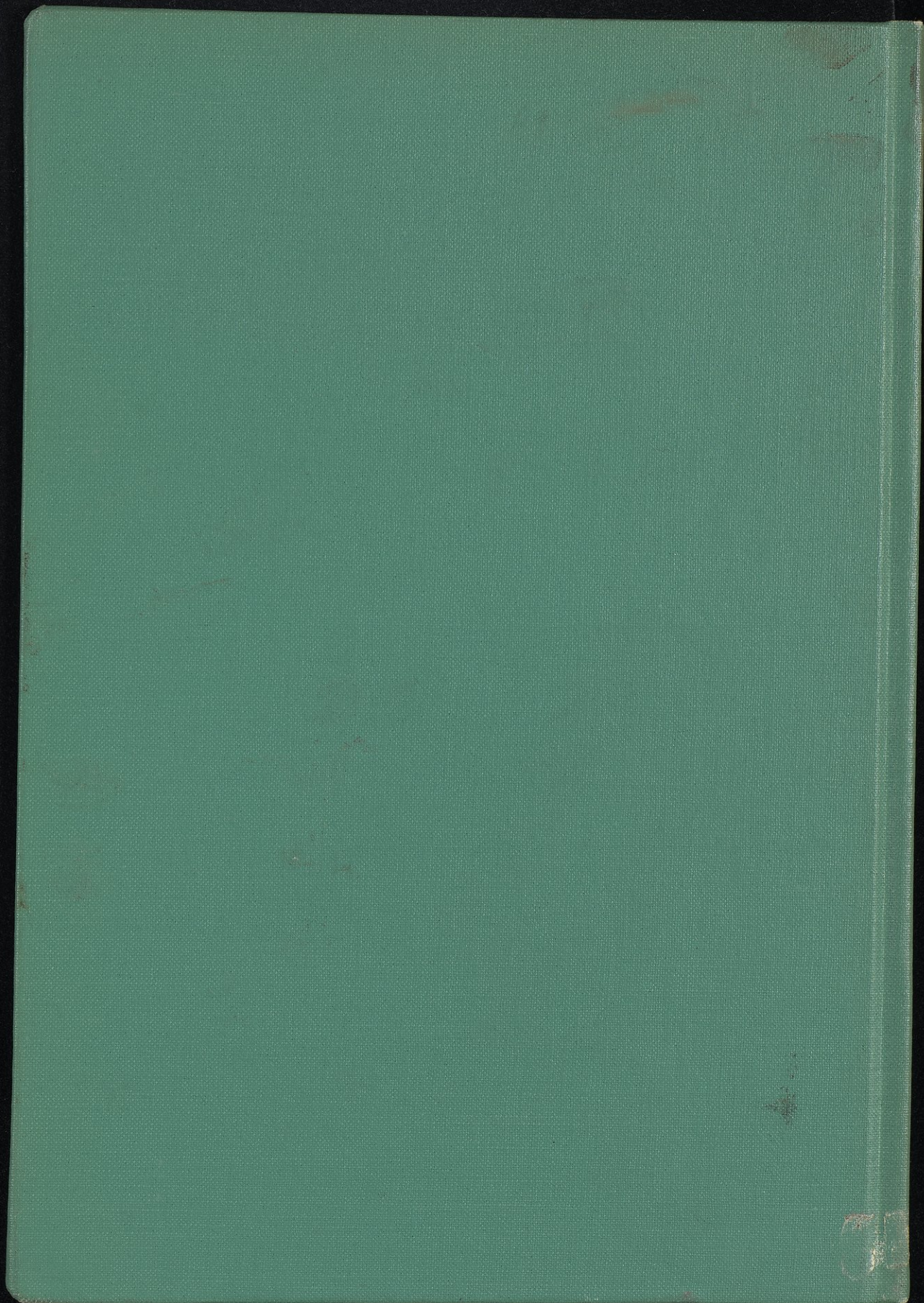
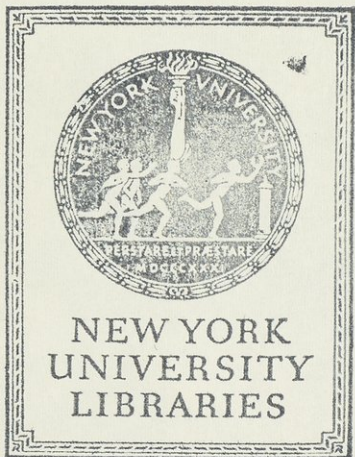


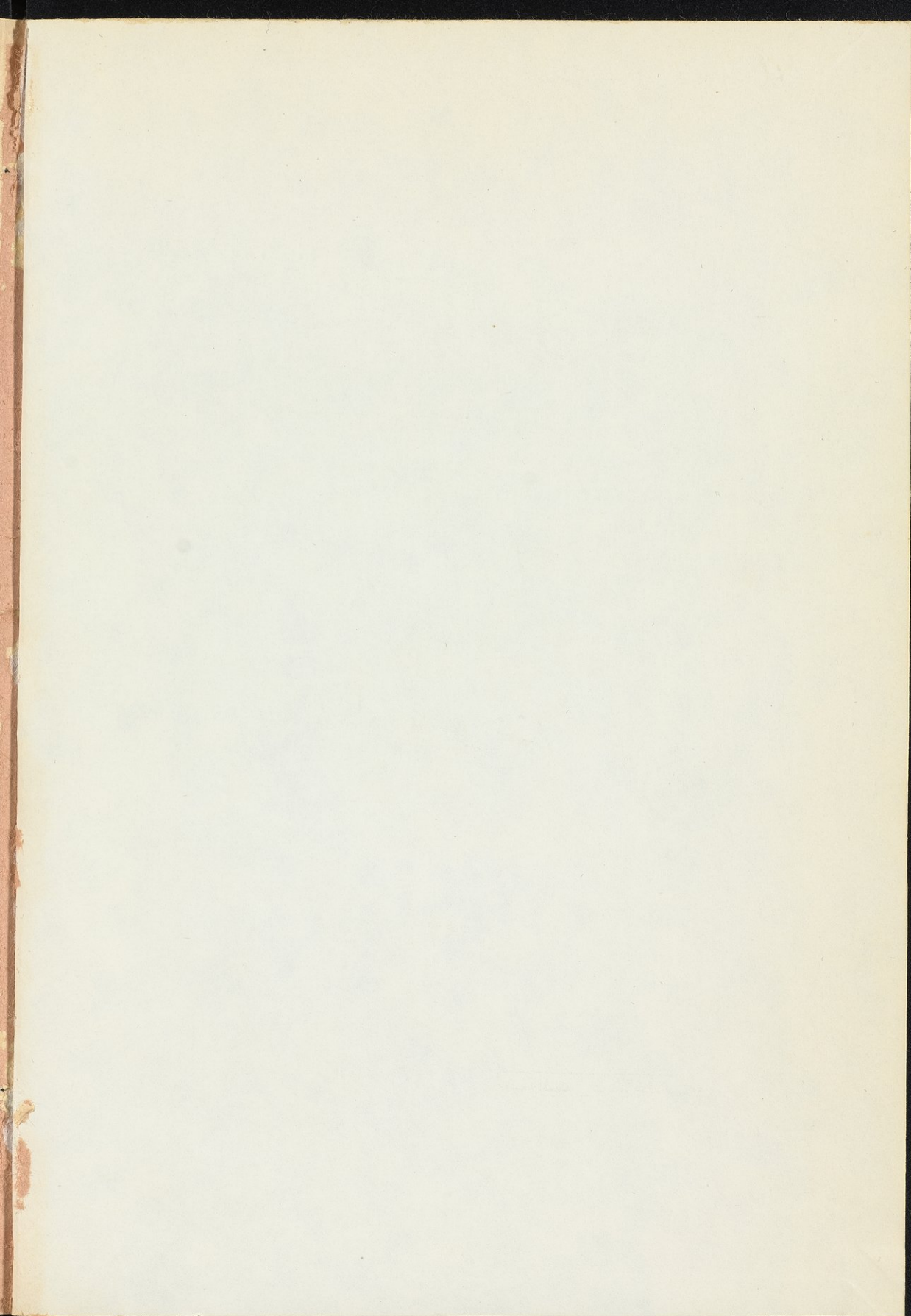




3 1142 02821 9841



GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY



Umar Tūsūn, Prince.

المسألة السودانية

1937

/al-Mas'alah al-Sūdānīyah/
front
للائير

عمر طوسون

N. Y. U. LIBRARIES

١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م

مطبعة المستقبل - باسكندرية

Near East

DT

82

.5

.G7

.U45

c.1

W. Y. U. LIBRARIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد فقد بسطنا المسألة السودانية بين مصر وإنجلترا أكثر من مرة فيما كتبناه ونشرناه باللغتين العربية والانكليزية في الصحف المصرية والبريطانية أو في مذكرات خاصة وزعناها على رجال الحكومة الانكليزية وأعضاء البرلمان البريطاني . وكان كل هذا منافية واحدة هي حل مسألة السودان بين مصر وإنجلترا حلا عادلا منطبقاً على مبادئ الانصاف والحق .

ولما كان هذا الوقت من أنسب الأوقات لاظهار مسألة السودان في صورتها الحقيقية بذكر الأدوار التي مرت بها حيث تجرى المفاوضات الآن أو المحادثات الرسمية بين الوفدين المصري والبريطاني في القاهرة تمهيداً للمفاوضة النهائية بين مصر وإنجلترا في المسائل المحتفظ بها ، ومن أهمها المسألة السودانية ، رأينا أن نعيد الكرة ونرسل إلى أعضاء البرلمان الانكليزي مذكرة أخرى في هذا الموضوع ليكونوا على علم بالأدوار التي مرت بالمسألة السودانية منذ الاحتلال الانكليزي إلى الآن .

وقد طبعنا هذه المذكرة الأخيرة باللغة الانكليزية ووزعناها
على أعضاء البرلمان الانكليزي وعلى الصحف البريطانية إيقافاً
للرأى العام هناك على حقيقة هذه المسألة وتنويراً لجمهور الشعب الانكليزي
الذى يقدر مبادئ الحرية للشعوب المظلومة حسب المشهور عنه .

وبعد أن فرغنا من هذا لم نبدأ من ترجمة هذه المذكرة إلى اللغة
العربية ليقف عليها الرأى العام المصرى أيضاً وليطلع عليها أعضاء الوفد
المصرى الرسمى وهم يتعاضدون فى المسائل المصرية والمسألة السودانية .
والله المستول أن يجعل هذه المحادثات مفضية إلى الغاية المنشودة حتى
يستقر الأمر بين مصر وانجلترا ويحل بينهما الوئام والسلام .

عمر طو-ونه

مايو سنة ١٩٣٦

الأدوار التي مرت بالمسألة السودانية

(٨)

تدخل إنجلترا في المسألة السودانية
اقتياداتها منها وبلا دعوة من الحكومة المصرية

لقد كانت إنجلترا تزعم قبل كارثة هكس Hicks Pasha أنها لا تريد أن تتدخل في شؤون السودان وأنها لا تهتم بأمر هذا الاقليم أقل اهتمام. ولكن الأعمال التي جرت منها كانت مناقضة لاقوالها كما تثبت ذلك الوثائق الرسمية المنشورة بعد.

وأول تعرض منها لمسألته جاء في شكل مذكرة قدمها الكولونيل سير تشارلس ولسن Colonel Sir Charles Wilson الى سير ادوارد مالت Sir Edward Malet قنصل بريطانيا العام في مصر في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م أي بعد الاحتلال البريطاني لمصر بخمسة عشر يوما

فقط . وهذه المذكرة التي كتبها الكولونيل المذكور عن الحالة في السودان قدمها بدافع من نفسه وبدون أية رغبة سابقة من الحكومة المصرية . ولم يتوان سير ادوارد مالت في ارسالها إلى إرل جرانفيل Earl Granville وزير خارجية بريطانيا في ٢ أكتوبر من السنة المذكورة وإليك ملخص الخطاب الذي أرسله سير ادوارد مالت إلى وزير خارجية بريطانيا مع هذه المذكرة تقلا عن الكتاب الأزرق الانكليزي عن مصر الصادر عام ١٨٨٣ ، المكاتبات الاضافية ، ج ١ ص ٢١ : -

رقم ٣٧ - من سير . ا . مالت إلى إرل جرانفيل

(ورد في ١٦ أكتوبر)

القاهرة في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢

أتشرف أن أرسل مع هذا مذكرة كتبها الكولونيل سير تشارلس ولسن عن الحالة الحاضرة في السودان ، يشير فيها بأن نبعث ضابطين انكليزيين إلى هذا الاقليم ليكتبوا تقريراً عن حالته وما يجب اتخاذه من الوسائل لاختاد فتنته واستتباب الأمن في ربوعه .

وأرى أننا لا نستطيع أن نكون رأياً صحيحاً عن حال هذا الاقليم بدون أن نحصل على معلومات عنه من نفس رجالنا. ولذلك أرفع الى مقامكم اقتراح سير تشارلس ولسن هذا للنظر فيه رجاء الموافقة عليه. واني لانتظر ورود تعليماتكم لي في هذا الصدد

ملحق ارقم ٣٧ — مذكرة الكولونيل

سير تشارلس ولسن

إن السودان في حال أسوأ ما يكون من الفوضى. وقبل انقطاع المواصلات مع القاهرة كان معلوماً أن المهدي يتقدم تقدماً محسوساً، وأن أناساً عديدين انضموا إلى صفوفه، وأنه انتصر أكثر من مرة على الجيوش المصرية.

ونذكر فيما يلي ملخص برقية وردت من الخرطوم في هذا الصدد

بتاريخ ١٧ سبتمبر :

« شبت الثورة في السودان على أثر برقيات أرسلها عرابي باشا إلى الأهالي يأمرهم فيها بنبذ سلطة الخديو. وقد انضم إلى زعيم المهدي خلق عديدون وأغار المهدي على بلدة دون (الدويم) الواقعة على النيل الأبيض ولكنه

انهزم . وتطلب حكومة السودان إرسال ١٠٠٠٠ بندقية من طراز
رمنجن لتسليح قوة يتولى قيادتها سعيد^(١) باشا ليسحق بها قوة المهدي .
وقتلت الجيوش المصرية ١٠٠٠ ثلث في بلدة «زيارة» و ٣٠٠ في «شفتان» .
والمهدي الآن على مسيرة ساعتين من كردفان (الأبيض) وهو على
رأس قوة كبيرة .

ويجب اعتبار هذا البيان مطمئنا إلى حد ما عن الحالة الحاضرة
في السودان .

وأرى أنه من الضروري إرسال ضابطين من الضباط الانكليز إلى
السودان وتكليفهما بكتابة تقرير عن حالته الراهنة وما يلزم من الوسائل
لتوطيد دعائم الأمن في ربوعه .

ولدى المهدي طريقان للوصول إلى مصر السفلى (وجه بحرى) :
الأول طريق صحراء النوبة ووادي النيل . والثاني طريق قوافل الرقيق
الشارع من دارفور . وكلاهما يصعب اجتيازه بجيش عرمرم وفي استطاعة

(١) — هو أمير اللواء محمد سعيد باشا كان مديرا لكردفان إبان الثورة المهدية
وفي سبتمبر سنة ١٨٨٢ م أرسل اليه المهدي بالأبيض رسولين يدعوانه الى
دعوته فأمر سعيد باشا بقتلهما ثم حاصر المهدي الأبيض مدة أربعة أشهر ووقع
بها الجوع والقناء حتى سلمت حامية باره وسلم سعيد باشا وضباطه في يوم ١٩ يناير
سنة ١٨٨٣ ثم قتله المهدي هو وكبار ضباطه انتقاما لقتل رسوليه .

قوة صغيرة منظمة أن تسده . ومع ذلك لو حاول المهدي في الحالة الراهنة أن يقوم بحركة تقدم فلا توجد قوة مصرية تصده .

الامضاء

ت . و . ولسن

٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وقد وافق إرل جرانفيل على إرسال الضابطين البريطانيين إلى السودان لكتابة تقرير عن حالته وأرسل بذلك الرد الآتي إلى سير ادوارد مالت وقد نشر في الكتاب الأزرق الآنف الذكر ص ٣٥ وما هو : —

رقم ٦١ — من إرل جرانفيل إلى سير إ . مالت

وزارة الخارجية في ١٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢

سيدي

أجيب على رسالتكم المؤرخة في الثاني من الشهر الجاري فأقول إنه لا بأس أن ترسلوا الكابتن (لفتنان كولو نيل) استوارت إلى السودان لكتابة تقرير عن حالة هذا الاقليم .

وعليكم أن تشاوروا سير . أ . اليسون Sir A . Alison فيما إذا كان من الصواب استصحاب الكابتن استوارت لضابط آخر .

واني لكم الخ

الامضاء

جرانفيل

وبعد تسوية هذه المسألة فيما بينهم سافر اللفنتانت كولونيل استوارت Stewart (Lieutenant-Colonel) من القاهرة في نوفمبر سنة ١٨٨٢ ووصل إلى الخرطوم في ١٦ ديسمبر من السنة عينها. وفي خلال إقامته بهذه المدينة كتب تقريراً وافياً شافياً عن الأحوال في السودان بين فيه المسائل المتعلقة بتاريخ هذه الولاية في الأيام السالفة وبعث به من الخرطوم في ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى سير ادوارد مالت بالقاهرة فأرسله بدوره إلى إرل جرانفيل في ٦ مارس سنة ١٨٨٣.

ولما تسلم إرل جرانفيل هذا التقرير أرسل إلى مستر كرتريت Mr. Cartwright القائم بأعمال سير ادوارد مالت في ذلك الحين الرسالة الآتية وهي منشورة في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ١١ وهما:

رقم ٢ — من إرل جرانفيل إلى مستر كرتريت

وزارة الخارجية في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٣

سيدي

أرى من الواجب علي أن أكلفكم بتبليغ شكري إلى الكولونيل استوارت على تقريره عن السودان ذلك التقرير الحافل النفيس الذي ورد ضمن رسالة سير . إ. مالت في السادس من الشهر الماضي .

وقد رجوت إرل دوفرن Earl Dufferin أن يطلع الحكومة المصرية على ما اقترحه الكولونيل استوارت من الاصلاحات في إدارة المديريات بالسودان .

وانى لكم... الخ... م

الامضاء

جرانفيل

فأجاب سير ادوارد مالت على خطاب إرل جرانفيل السابق بالرسالة الآتية. وقد نشرت في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣، ج ٢٢، وهامى: —

رقم ١٥ — من سير. إ. مالت الى إرل جرانفيل

(ورد في ٣٠ مايو)

القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٣

سيدى

أشرف بالاجابة عن رسالتكم المؤرخة في العشرين من الشهر الماضي بأثني أبلغت شريف باشا حسب تعليماتكم مقترحات اللفتنان كولو نيل استوارت التي وردت ضمن تقريره عن السودان ، ذلك التقرير الذى بعثت به اليكم في ١٦ مارس ، والذي أشار فيه هذا الكولونيل إلى سوء

استعمال السلطة في هذا الاقليم وأوعز بالاصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها فيه . وقد أعربت لكم في الوقت ذاته عما يخالجي من الآمال في أن أرى الحكومة المصرية تنظر في هذه الاصلاحات المطلوبة بعين الاهتمام .

واني أرسل لكم مع هذا صورة من مذكرتي التي بعثت بها إلى شريف باشا مع رد عطوفته بتسلمه ملخص التقرير المذكور وإبداء شكر الحكومة المصرية على المقترحات المودعة فيه .

ولي الشرف أن أكون ... الخ ... م

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

واليك الكتاب الذي أرسله سير ادوارد مالت إلى صاحب العطوفة شريف باشا بناء على التعليمات التي تلقاها من إرل جرانفيل وزير خارجية بريطانيا . وقد نشر في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ : — ملحق لرقم ١٥ — من سير . إ . مالت إلى شريف باشا

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣

حضرة صاحب العطوفة رئيس النظار

تعلمون عطوفتكم أن الفتنانة كولونيل استوارت قضى منذ عهد قريب

بضعة أشهر في السودان بقصد كتابة تقرير عن حالة هذا القطر لرفعه
إلى حكومة جلالة الملكة وقد أرسلت تقريره إلى لورد جرانفيل الذي
كلفت الآن من قبله أن أعرض على حكومة سمو الخديو الاصلاحات
الادارية التي أفضى بها الكولونيل استوارت لحالة السودان إلى عد
تنفيذها من الحكمة والسداد .

ولذا أتشرف أن أرسل إلى عطوفتكم مع هذا صورة ما ورد في
التقرير السابق متضمناً المقترحات المقدمة من الكولونيل استوارت .
وانى أعرب لعطوفتكم في الوقت نفسه عما يملؤنى من الأمل في نظر
الحكومة المصرية لهذه المقترحات بعين الاهتمام والعناية .
ولى الشرف أن أكون ... الخ ... م

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

وهذا معرب الترجمة الانكليزية لرد صاحب العطفة شريف باشا
على خطاب سير ادوارد مالت السالف الذكر . وقد نشرت في الكتاب
الازرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ : —

ملحق لرقم ١٥ — من شريف باشا الى سير . ا . مالت

القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣

سيدى الوزير المفوض

لقد شرفتمونى بخطابكم المؤرخ في السادس عشر من الشهر الجارى

والمرسل معه صورة التقرير المقدم من الكولونيل استوارت الى اللورد جرانفيل المشتمل على نتيجة ملاحظات هذا الضابط أثناء اقامته مؤخراً في السودان ، وعلى بيان التدابير التي يرى من المفيد اتخاذها لتنظيم الادارة في هذا القطر من جديد .

واني بعد إبلاغكم بوصول خطابكم الآنف الذكر والتقرير السابق الذي قرأته بتدبر زائد ، أرجو يا حضرة الوزير أن تقبلوا عظيم تشكراتي وتكرموا باهداء خالص شكري الى الكولونيل استوارت في الامضاء

شريف

* * *

ثم قام اللفتنانت كولونيل استوارت من الخرطوم في ١٠ مارس سنة ١٨٨٣ عائداً الى القاهرة بطريق سنار وكسلا ومصوع إتماماً لبعثته هذه النواحي من السودان . وأرسل من مصوع إلى سير ادوارد مالت في ١٨ أبريل من السنة المذكورة تقريراً عن السودان الشرقى وحدود الجبشة أودعه جميع ملاحظاته التي شاهدها ومن بينها الملاحظة الآتية :

« إجمالاً لما شاهدته في مصوع وللحالة التي هناك أقول إنه إذا عجل بإبدال المحافظ وتعيين رجل أذكى منه وأحزم كانت الامور أدعى إلى الإصلاح » .

وقد وصل هذا التقرير الى القاهرة في ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣ (راجع الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ٢٢) وأرسله سير ادوارد مالت في ٢٤ مايو المذكور الى إيرل جرانفيل مع رسالة منشورة في الكتاب السابق تحت رقم ٢٥ وأبلغ سير إدوارد مالت الملاحظة المذكورة آنفاً عن مصوع إلى شريف باشا رئيس النظار وخطر بذلك إيرل جرانفيل في رسالة أرسلها إليه من القاهرة في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٣ م ونشرت في الكتاب الأزرق تحت رقم ٦ .

ولم يكتب إيرل جرانفيل ببلاغ سير ادوارد مالت لشريف باشا الملاحظة الخاصة بمصوع دون غيرها فطلب منه في الخطاب الآتي أن يبلغ رئيس النظار في مصر بعض مسائل أخرى . وهاهو الخطاب المذكور نقلاً عن الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ : -

رقم ٥٤ - من إيرل جرانفيل الى سير. إ. مالت

وزارة الخارجية في ١٣ يولية سنة ١٨٨٣

سيدي

علمت من رسالتكم المؤرخة في ٢٤ من الشهر الماضي أنكم أبلغتم الحكومة المصرية ماورد في تقرير الكولونيل استوارت المؤرخ في ١٨ ابريل متعلقا بالحالة في مصوع فقط . ولكن من المرغوب فيه أيضاً أنها

تكون على علم بحوادث الرشوة وسوء الادارة وفساد الأحكام التي
لقت نظر هذا الضابط ، وكذلك بالمسلك الذي ينهجه الجنود
في السودان .

وتجدون مع هذا صورة من التقرير الآنف الذكر مؤشرا فيها على
الفقرات التي نوهت بها آنفا فأرجوكم أن تجميلوها في مذكرة وترسلوها
للحكومة المصرية .

واني لكم .. الخ ... م

الامضاء

جرانفيل

* * *

وعملا بهذه الأوامر أرسل سير ادوارد مالت الى الحكومة المصرية
مذكرة تتضمن الفقرات التي أشار إليها إرل جرانفيل في خطابه السابق ،
وبعث خطابا بذلك الى إرل جرانفيل نشرت محتوياته في الكتاب الأزرق
لعام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ ، وهاهو ذلك الخطاب :-

رقم ٦٤ - من سير . ا . مالت الى إرل جرانفيل

(ورد في ٨ اغسطس)

القاهرة في ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٣

سيدي

أتشرف أن أرسل اليكم مع هذا صورة المذكرة والكتاب اللذين

أرسلتها إلى شريف باشا حسب أمركم الوارد في رسالتكم المؤرخة
في ١٣ الجارى . وهما يتناولان الحالة في السودان كما وصفها
الكلونيل استوارت في تقريره .
وانى لكم... الخ... م

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

وهاك الكتاب الذى أرسله سير ادوارد مالت إلى شريف
باشا مع مذكرته السابقة : —

ملحق رقم ٦٤ — من سير . ا . مالت الى شريف باشا

القاهرة في ٢١ يولييه سنة ١٨٨٣

سيدى رئيس النظار

رغب إلى إرل جرانفيل بشأن ما جاء فى كتابى إلى عطوفتكم
المؤرخ فى ١٤ مايو أن أبلغ عطوفتكم بعض فقرات أخرى من
تقرير كولونيل استوارت عن رحلته من الخرطوم إلى مصوع .
والمذكرة المرسلة مع هذا فيها بيان عن الحالة فى سنار

والقضارف وكسلا والبلاد الأخرى حتى سنهيت . وأتشرف أن
ألفت أنظار عطوفتكم الى حوادث الرشوة وسوء الادارة وفساد
الأحكام المنوه بها في تقرير الكولونيل استوارت وكذلك الى سوء
مسلك الجنود غير النظامية .

ولى الشرف... الخ... م

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

وحدث غير ذلك من تعرض الانكاز للسودان حادث آخر هو
أن الكابتن منكريف Captain Moncrieff قنصل بريطانيا في جدة
كلف بالذهاب إلى سواكن لكتابة تقرير عن حالة النواحي
المجاورة لهذه المدينة التي لم يعرج عليها كولونيل استوارت أثناء
طوافه بتلك البقاع .

وفي رأينا أن الباعث على تكليف الكابتن منكريف بهذه
المهمة يرجع الى رغبة الحكومة البريطانية في احاطتها إحاطة تامة
بجميع شؤون أنحاء السودان تلك المسألة التي صرحت في كثير من
مكاتباتها الرسمية بأنها لا تهتم بها ولا ترغب في التعرض لها .

وقد سافر الكابتن منكريف إلى سواكن في منتصف عام ١٨٨٣ ، وبعث بتقريره عن هذه الناحية وما جاورها إلى سير ادوارد مالت الذي أرسله من القاهرة إلى إرل جرانفيل في ١٠ أغسطس من هذه السنة مع رسالة نشرت في الكتاب الأزرق لعام ١٨٨٣ ج ١٣ تحت رقم ٨٣ .

وحدث بعد ذلك أن رافق الكابتن منكريف في نوفمبر من السنة المذكورة قوة بقيادة اللواء محمود طاهر باشا قائد الجيوش المصرية في السودان الشرق لاتخاذ مدينة سنكات التي كان يحاصرها الدراويش . وقد انهزمت هذه القوة وقتل الكابتن منكريف في هذه الواقعة . فكان من هذا الحادث أن أرسل سير . إ . بارنج Sir E. Baring إلى إرل جرانفيل الرسالة الآتية . وقد نشرت في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ١ باب المراسلات الإضافية عن الأحوال في مصر ، وهما هي : -

رقم ١٦٣ - من سير . إ . بارنج إلى إرل جرانفيل

(ورد في ٢٠ ديسمبر)

القاهرة في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣

أتشرف أن أرسل مع هذا صورة من كتاب خاص جاءني من

سواكن في ١٤ ديسمبر . أما الكتاب الذي يقول المراسل إنه أرسله إلى في اليوم الأول من ديسمبر فلم يصل إلى الآن .
وليس بالامكان تبرئة الحكومة المصرية من اللوم في هذا الحادث إذ من الواضح أن محمود طاهر باشا قائد لا كفاية له البتة .
وقد تكلمت مع شريف باشا بلهجة شديدة بصدد سلوك هذا الضابط بعد الواقعة التي أودت بحياة الكابتن منكريف . وقد سافرت لجنة إلى سواكن كما أخبرتم للتحقيق في سلوكه . ورغمًا عن هذا فلا يزال متربعا في وظيفة القيادة وأظن أنه قائم بأعبائها حتى هذه الاونة .

وقد نقرر أخيراً استدعاء محمود طاهر باشا ومحاكمته أمام مجلس عسكري في القاهرة .

واني أشرف أن اكون... الخ... م

الامضاء

إ . بارنج

الخلاصة

و خلاصة ما ذكرناه في هذا الباب أنه لم يكدهم بعض اسبوعان على الاحتلال البريطاني لمصر حتى قدم الكولونيل سير تشارلس ولسن بمحض رغبته واختياره وبدون ان تطلب الحكومة المصرية منه ذلك مذكرة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الى سير . ا . مالت قنصل بريطانيا العام في مصر يلفت فيها نظره الى خطورة الحال في السودان ويقترح ضرورة ضابطين انكليزيين اليه لكتابة تقرير عنه وعن الوسائل اللازمة لاستتباب الأمن فيه .

وهذه المذكرة أرسلها سير . ا . مالت بدوره الى إيرل جرانفيل وزير خارجية بريطانيا وأصحابها برسالة يعزز فيها رأى سير تشارلس ولسن فوافق إيرل جرانفيل على ذلك وبعث اللفتنان كولونيل استوارت الى السودان للقيام بهذه المهمة فأتى وأرسل تقريراً مطولاً عنه أرسله سير . ا . مالت الى إيرل جرانفيل . فكتب هذا الى مستر كرتريت القائم بأعمال سير . ا . مالت وقتئذ يخبره بأنه كلف إيرل دوفرن ان يطلع الحكومة المصرية على الاصلاحات التي أشار كولونيل استوارت بادخالها في

مديريات هذا القطر وقد قام بهذا الأمر سير . ا . مالت فأرسل الى شريف
باشا رئيس مجلس النظار في مصر كتابه الذي أعرب فيه عن رجائه
في أن تنال هذه المقترحات عناية الحكومة المصرية (وقد اعتبر إرل
جرانفيل هذا العمل بمثابة أمر كما سيتضح ذلك فيما بعد) . فرد عليه
شريف باشا يخبره بوصول كتابه ويشكره هو وكولونيل استوارت .
ثم رجع هذا الكولونيل بطريق مصوع كي يتمم تقريره
عن السودان الشرقي . فأتته وأرسله الى سير . ا . مالت الذي لفت نظر
شريف باشا الى ماورد في هذا التقرير عن مصوع فقط . ثم بعث
به سير . ا . مالت الى إرل جرانفيل وأخبره بما فعل . فلم يكتب بذلك
إرل جرانفيل وطلب من سير . ا . مالت أن يبلغ شريف باشا فقرات
أخرى وردت بالتقرير المذكور وأشار اليها بنفسه .
فصدع سير . ا . مالت بالأمر وكان ما كان من ارسال الكابتن
منكريف قنصل بريطانيا في جدة الى سواكن التي لم يمر بها
الكولونيل استوارت لكتابة تقرير عن الجهات المجاورة لها وذلك على
ما نرى لاستكمال بحث أحوال السودان ، ثم ورود هذا التقرير الى
سير . ا . مالت وارساله منه الى إرل جرانفيل ، ثم قتل الكابتن منكريف
في معركة مع الدراويش . فكان مقتله سبباً في توجيه سير . ا . بارنج

لشريف باشا عبارات شديدة الالهجة ضد اللواء محمود طاهر باشا قائد
القوة المصرية في هذه المعركة . وانتهى الأمر باستدعاء هذا القائد
ومحاكمته أمام مجلس عسكري بالقاهرة .

وبعد كل هذا وذاك مازالت الحكومة البريطانية مصرة على
زعمها من أنها لم تتدخل في مسألة السودان في ذلك الوقت وانها
لم تهتم بأمره أقل اهتمام .



(٢)

ثورة المهدي

لقد كان السودان قبل هذه الثورة جزءا متما لمصر ولم يكن قائما بذاته ولا منفصلا عنها . ولما شبت الثورة المذكورة ، وكان ذلك قبل الاحتلال البريطاني لمصر ، صادفت في أول أمرها بعض النجاح . ولكن لم تلبث هذه الحال بعد تعيين عبد القادر باشا حكامدارا عاما للسودان أن تغيرت ، وقبض هذا الضابط التقدير على ناصية الحال بالقوة المحلية التي كانت تحت إمرته بدون أن يلتجئ الى طلب امدادات من مصر ، التي كانت في ذلك الحين في شغل شاغل عنه لاضطراب البلاد بالثورة العرابية .

وقد تمكن عبد القادر باشا من قمع تلك الفتنة واخماد نار الثورة في الجزيرة كلها تقريبا . ولا ريب أنه كان في إمكانه إعادة الأمن الى ربوع السودان إذا كان قد أمد بالخمسة عشر ألف جندي

التي فوض أمر قيادتها الى هكس باشا .

فقد كانت الخطة التي وضعها خطة حكيمة وهي تنحصر في أن يستمر مرابطا هو وجيوشه ومدفعيته واسطول البواخر على طول مجرى النيل الايض . وفي هذا الوقت لم يكن بيد المهدي سوى كردفان وهي عبارة عن يبداء قاحلة لا تستطيع بحال من الاحوال أن تثير الجوع الملتفة حوله . فكان بذلك مضطراً للتخلص من هذا الموقف الى سلوك أحد هذين الطريقين :

فلما أن يَاطَر بنفسه (وهذا أمر بعيد الاحتمال) ويهاجم جيوش عبد القادر باشا وهي متحصنة على النهر بمدافعها وبواخرها فتضربه الضربة القاضية ،

وإما أن يبقى كما هو محصوراً في كردفان (وهذا أكثر احتمالاً) فيكون القضاء عليه محققاً بمرور الزمن — أعني أن الجوع لا يلبث أن يهاجم جوع أولئك الغوغاء فيفت في عضدهم ويبدد شملهم فتخبو نار الثورة من تلقاء نفسها . هذا فضلا عن أن أنصار المهدي يكونون قد أدركوا أن حكومة هذا الرجل أقل رفقاً بهم من حكومة مصر ، فينصرفون عنه ويهجرونه حالما تخمد جذوة الحماس الذي تأجج بين ضلوعهم في بادئ الأمر .

هذه كانت هي خطة القائد المصرى البارع عبد القادر باشا حلمي وهى بلا شك خطة حكيمة سديدة . واننا نرى من الانصاف لذكرى الكولونيل استوارت أن تقول إنه كان يرى رأى عبد القادر باشا عينه ؛ ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن هذا الرأى لم يعمل به ولو نفذ لما كان السودان سقط في أيدي الثوار أبداً .

قال سلاطين باشا Slatin Pasha فى كتابه (السيف والنار ص ٢٣٢) بهذا الصدد :-

« لو صادفت نصائح عبد القادر باشا آذانا مصغية لجرت الأمور فى السودان فى غير المجرى الذى جرت فيه ، ولكانت النتائج غير هذه النتائج السيئة .

فقد كان يرى عدم تسيير حملة كبيرة لاعادة فتح كردفان وأن تترك والثوار الذين فيها ، وأن يبقى الجيش المصرى والممدد الذى يتلقاه مرابطاً فى حصون قوية على طول مجرى النيل الأبيض وكانت القوات العسكرية التى تحت إمرته كافية لقمع ثورة الجزيرة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض والايقاع بجيوش المهدي الآتية من الغرب والحيولة دون تقدمها .

ولو اختيرت هذه الخطة لكان من المحتمل كثيراً أن يدب

الفساد في صفوفهم وتسودهم الفوضى بسبب اختلال الإدارة عندهم
وعدم وجود نظام ما يستندون إليه . وبذلك تستطيع الحكومة
أن تسترجع الأراضي التي ضاعت منها ولو بالتدريج على ممر الأيام .
ولا ريب في أني لم أكن بمستطيع في ذلك الحين أن احتفظ
بسيطرة الحكومة في دارفور . على أننا لو قدرنا في هذه الحالة
ضياع هذه المديرية نهائياً فأننا نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا
مراء . ولكن لم يكن ذلك رأى القابضين على أزمة الحكم
في القاهرة .

فقد ظهر أمر عال جاء فيه أنه لا بد من توطيد سطوة
الحكومة بجيش يرسل تحت إمرة الجنرال الانكليزي هكس
بمساعدة ضباط أوروبيين آخرين . أما عبد القادر باشا فقد استدعي
وعين علاء الدين باشا الذي كان فيما سبق حكاماً عاماً لشرق
السودان بدلاً منه .

فلم تكذب تبلغ مسامع المهدي هذه الاخبار حتى وعاهها وعمل لها
حسابها وأعد لها عدتها . ١ هـ

وقد استمر عبد القادر باشا حامي على خطته الانفة الذكر وفي
أثناء ذلك حدث الاحتلال البريطاني ورائعت مصر بعده مباشرة على

استدعاء قائدها المنتصر وأحد أبنائها الزافرين الذي كان في مقدوره أن ينتشل بلاده من أزمة من أكبر الازمات التي انتابتها في تاريخها كله دون الحاجة الى الاستعانة بأي عنصر أجنبي . وفعلا استدعي عبد القادر باشا حلمي من السودان واستبدل به ضابط مصري آخر هو سليمان نيازي باشا وعين معه هكس باشا رئيساً لأركان حربه . وكان الغرض من ذلك كما تكشف عنه الوثائق المنشورة بعد هو أن يكون القائد المصري قائداً بالاسم فقط ويكون الرئيس البريطاني لهيئة أركان الحرب هو القائد الفعلي . فقد رؤى أن رجلاً قوى الشكيمة كعبد القادر باشا لا يمكن أن يقبل بتاتاً مركزاً هذه صفته لا سيما بعد ما أيده الله به من النصر والتوفيق . وهذا فيما نظن كان علة استدعائه .

على أن الامور لم تجري كما كان مقدراً لها . فان سليمان نيازي باشا نفسه الذي كان الانكايز يرون فيه رجلاً ضعيفاً يخضع لأوامر هكس باشا ، قد خيب ظنهم ولم يفعل ما كانوا يرجونه منه فافتضى الأمر استدعاه هو ايضاً وسامت قيادة جيش السودان نهائياً الى هكس باشا ومعه عدد من الضباط البريطانيين لمساعدته .

فهل يسلم عاقل بعد هذا بأن كل ما حصل كان بدون تدخل الحكومة

البريطانية ؟ واذا كان ثمت حاجة ماسة لمصر الي تعيين قائد بريطاني
وهيئة أركان حرب بريطانيين على رأس جيش السودان ، فلم لم يبد
ذلك منها قبل احتلال الانكليز لها ؟

ويؤيد ما قلناه آتفاً من أن الغرض من تعيين قائد مصرى
آخر بدلا من عبد القادر باشا حامى هو أن يكون ذلك القائد قائداً
بالاسم لا بالفعل ما قاله ه . ا . كلفى — H.A. Kolvy فى
كتابه « تاريخ الحملة السودانية ص ١٢ » وهو حامل لوسام الحمام
السامى الشان ومن فرقة حرس الجريناديرز المشهورة وقد استقى
معلوماته وجعها من قسم المخابرات بوزارة الحرية بلندن عام ١٨٨٩ .
وكتابه وثيقة رسمية وفي المرتبة الأولى من الاهمية . واليك ما جاء
فيه بهذا الصدد : —

« عبد القادر باشا يخلفه هكس باشا — وكان عزم عبد القادر
باشا فى ذلك الوقت أن يتعقب الفريق المرتد الى كادوج ولكن
قبل تمكنه من ذلك حل محله فى سلطته المدنية علاء الدين باشا
الذى وصل الى الخرطوم . وحل فى سلطة عبد القادر العسكرية
سليمان نيازى باشا اسما وهكس باشا فعلا . وقد كان هذا فى فيلق
ضباط اركان حرب بومباي ثم التحق بالجيش المصرى برتبة ميجر

جنرال . وقد جاء نيازي باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣
بوظيفة قائد عام بينما جاءها هكس باشا في ٧ مارس من هذه السنة
بصفة رئيس اركان حربه إلا أن سليمان نيازي باشا كان قد أفهم أن
عليه أن يرجع في جميع الامور الى رأى مرؤوسه الذى التى على
عاقبه تبعة تدبير الاستعدادات وادارة الحركات الحربية « ١٠ هـ

فهل هناك برهان أوضح من هذا على صدق ما قلناه آنفا؟!

نعم . إن هكس باشا وضباط أركان حربه الانكاز كانوا ضباطا
ممتازين ولهم دراية حسنة بمهنتهم العسكرية لكنهم كانوا يجهلون
تمام الجهل حالة البلاد وطبيعة أرضها . وبدلاً من أن يتبع أولئك
الضباط خطة عبد القادر باشا حامى التى هى غاية في الحكمة ويضعوها
نصب أعينهم ساقوا الجيش الى صحارى كردفان . وهناك هلك منه
من هلك ظمأ . ومن بقى قاتل في أرض موافقة تمام الموافقة للأعداء
وغير صالحة لقتال جيش منظم ، فعانى أشد الآلام ثم أيد عن
آخره - أعنى أن ما كان منتظراً أن يحل بالمهدى ورجاله حل بجيشنا
بسوء الخطة التى وضعت له .

فن المسئول بعد كل هذا عن ضياع السودان أمصر أم انجلترا؟!

واليك ما قاله الجنرال السير رجنالد ونجت باشا SirReginaldWingatePasha

وهو أعرف القواد الانكليز بالمسائل السودانية بالصفحة ١١٥
من تقرير اللورد كرومر Lord Cromer عن مصر والسودان
سنة ١٩٠٦ بعد أن عين ميدان القتال :

« زرت ميدان الواقعة التي قتل فيها الدراويش المرحوم
الجنرال هكس باشا وأفنوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ . ومن الغريب
إن العساكر كانوا في حالة شديدة من العطش مع وجود بركة
كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ؛ ولكنهم لم يعلموا
بها والمحل واقع على بعد ٣٠ ميلا جنوبي الأبيض في وسط غابة
كثيفة . ولا أشك في أنه لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار
عن الابيض أكثر عدداً وأقوى عدداً لكانت لاقت ما لاقت
حملة هكس . وإرسال تلك الحملة في أحوال كهذه يعد ضرباً من
الجنون ، وهو أكبر دليل على أن الحكومة في ذلك الحين لم
تكن عالمة بحقيقة الحال ، ولم تحسب حساباً للصعوبات التي لا بد
لجيش عظيم من ملاقاتها في أثناء مروره ببلاد كهذه » . ا هـ

وقد وصل اللورد كرومر من إنجلترا الى مصر بعد سفر الحملة
بعدة أيام ، فكتب عنها في تقريره السابق الذكر ص ١١٦ ما يأتي :-
« لم أعر على كتابة من الجنرال هكس يستدل منها على

عدم استصوابه لهذه الحملة ؛ ولكن لا ريب عندى فى أنه كان عالما حق العلم أن الجيش الذى تحت قيادته لم يكن صالحا للقتال ، ولم يشأ أن ينصح للحكومة بالعدول عن هذه الحملة حتى لا يقال إنه تردد فى تأدية مهمة مخوفة بالأخطار . ١ هـ

واننا نقول تعليقا على هذا القول ، دون أن يكون لنا أدنى قصد إلى انتقاص الجنرال هكس أو تسوى ذكرى هذا الجندى الذى فاض روحه فى حومة الوغى ، وصار فى عداد الغابرين ، إن هذا التأويل من اللورد كرومر لا يتفق مع الواقع .

وبيانا لذلك نذكر لك الكيفية التى ألفت بها هذه الحملة والحوادث التى توالى عليها :

لما تألفت الحملة بمصر وأرسلت الى السودان نيطت قيادتها العامة بضابط مصرى هو سليمان نيازى باشا . وتعين هكس باشا أركان حرب وقائداً ثانياً لها ، ودامت هذه الحالة إلى أن انتصر الجيش فى واقعة المرایع فى ٢٩ ابريل عام ١٨٨٣ .

وكتب عنها السير فرنسيس ونجت باشا فى كتابه : (المهديّة فى مصر والسودان ص ٧٥) ما ترجمته :

« طهر النصر البلاد من الثوار بين الخرطوم وسنار ، وعادت

قبائل كثيرة وقدمت الطاعة الى الحكومة . وصار هكس في حالة تمكنه من توجيه النظر الى كردفان منبع الثورة . غير أنه كان عليه قبل هذا أن يزيل من طريقه العراقيين التي كان يلقيها له كبار الموظفين في الخرطوم بعد ما مرت ساعة الخطر الوقتي ، فشر عن ساعده وحارب هذه الدسائس محاربة طويلة استغرقت شهر مايو ويونيه ويوليه ولم تستبعد الحكومة أكبر عائق يقوم في وجهه ألا وهو سليمان نيازي باشا إلا بعد أن قدم هكس استقالته . وعلى أثر ذلك حل محله فأصبح هكس باشا القائد العام للحملة التي سترسل الى كردفان « . ١ هـ

فماذا يستطيع أن يستنتج من هذا غير ان هكس باشا كان يريد أن تكون يده هي العليا في كل أمر ورأيه فوق كل رأى ، فقدم استقالته لكي يزال من أمامه أكبر مخالف له ألا وهو سليمان نيازي باشا الضابط الوحيد الذي يعلوه فيقال من منصبه ليخلو له الجو ؟ !

ولا مساع للشك في أن تغييراً له مثل هذه الأهمية لا يمكن حدوثه إلا بتدخل قوى من قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وهذا مما يبرر ابقاء المسؤولية الكبرى على حكومة إنجلترا .

فمن البديهي إذن ألا يجد اللورد كرومر شيئاً مما توقعه من هكس باشا لأنه هو الذى اختط خطة هذه الحملة ، وهو أيضاً الذى دبرها . ولو كان الأمر على خلاف ذلك لكان من واجبه أن يلفت أنظار الحكومة التى يعمل لها للأخطار التى تقف فى سبيله ، ثم يقوم بواجبه بعد بيانها كجندى .

ويظهر فوق ذلك ان الضباط الانكليز أنفسهم عندما أمعنوا فى تلك الصحارى لاح لهم شبح خطيئهم . غير انه لسوء الطالع كان قد قضى الأمر وسبق السيف العذل .

والدليل على صحة ما تقدم ما دونه سلاطين باشا فى كتابه :
(السيف والنار ص ٢٤١) ، قال :

« بعد وقت قليل وصلت إلى مذكرات أمير الألاى
فرکهار Colonel Farquhar رئيس أركان حرب ومستر
ادونوفان Mr. O'Donovan مكاتب جريدة ديلي نيوز . فلما قرأتها
جميعها من أولها إلى آخرها بعناية تامة ألفتها مفرعة محزنة ، فقد
أطنب كلاهما فى وصف الشقاق الذى كانت حلقاته مستحكمة بين
الجنرال هكس وعلاء الدين باشا ، وحمل فرکهار على رئيسه بشيء من
العنف لزلزلاته العسكرية ، واستشعر الاثنان بالكارثة التى حلت .

ولام فركار رئيسه ، وعنفه تعنيفاً مرّاً لتقدمه بقوة ساءت حالتها وروحها المعنوى حتى بلغت مبلغاً يؤدى بها من غير نزاع الى نزول كارثة « . ا هـ

ومن الأمور الطبيعية التى لا تحتاج إلى جدال ان الجيش الذى يكون مسوقاً إلى هلاك محقق بالعطش وبما سينزله به عدوه تحت إمرة رؤساء أضاعوا كل ثقته بهم لقيادتهم له الى موارد الخوف والهلكة لا يمكن ان يكون روحه فى مستوى عال .

وقد وجهت أسئلة فى مجلس النواب البريطانى بصدد البرقيات التى تبادلها السير . ا . مالت والجنرال هكس فطلب الارل جرانفيل من السير . ا . بارنج أن يوافيه بها . وفعلاً أرسلها مع رسالة مؤرخة فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٤ وصلت إلى لندرة فى ٢٠ مارس من هذه السنة . وهى منشورة مع البرقيات المذكورة فى الجزء ١٢ من الكتاب الأزرق الانكليزى عن مصر عام ١٨٨٤ تحت رقم ١٩٧ .

ومن هذه البرقيات يتبين بوضوح تام ما حدث بصدد استدعاء سليمان نيازى باشا ، وتعيين الجنرال هكس قائداً عاما لجيش السودان ، وتقويضه سلطة التصرف حسبما يهوى ويشاء . وهى أيضاً تثبت بكيفية قاطعة تدخل قنصل بريطانيا العام فى هذه المسألة ، وتبين كيف استغل هذا القنصل ما لمركزه من نفوذ وجاه فى بلوغ مآربه .

واليك بعضاً من هذه البرقيات وهي التي لها علاقة
بتلك المسألة :

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. مالت

(١)

الخرطوم في ١٣ مارس سنة ١٨٨٣

إن الحاجة ماسة كثيراً للحصول على قرار من مصر يبين فيه
بدقة مركز الحكماء الذي تعين حديثاً ومركز عبد القادر باشا .
فالآن يسود الادارة ارتباك شديد وفقدان للثقة الى أقصى حد مع
رواج في سوق الدسائس حتى ليرتج عليّ إذا ألقى عليّ هذا السؤال :
هل الانتصارات اللذان أحرزناهما على الثوار يجزيان عن الفوضى
الضاربة بجرائها بين ظهرانينا بسبب سفر عبد القادر باشا قبل مجيء
خلفه ؟ فأرجوكم عمل مايلزم لارسال أمر حاسم في هذا الموضوع ،
إذ أراني والحالة هذه مكتوف اليدين لا أستطيع أن أجد معاونة
فعلية ولا أظفر بمعلومات وافية .

وتنوي الحكومة أن تعين هنا حاكماً جديداً ليقبض على
السلطتين المدنية والعسكرية ويكون خلفاً لعبد القادر باشا وسليمان

نيزاى باشا . وهذه المشروعات فشلت فشلا تاما بسبب سفر
عبد القادر باشا . ومازالت مصالح السلطتين المذكورتين تتداولها
نفس الأيدى التى كانت قابضة عليها . ووقع الحاكم الجديد فى
الارتباك بسبب مركزه الشاذ المززعج . فالسيادة القديمة لاتزال
قائمة ولكن لا وجود لسلطتها فى الخرطوم . وقد أطلعنى علاء
الدين باشا أمس فقط على برقية يطلب منا فيها ابداء الرأى فى أيهما
أفضل : ايقاف سير الحركات الحربية التى قام بها عبد القادر باشا
أم الانتظار حتى تنتهي . وقد فوض علاء الدين باشا لى الأمر
وقال إنه ينفذ ما أرتثيه صوابا ، ولكن أرى أنى لا أملك الفصل
فى هذه القضية وأن للحكومة وحدها حق النظر فى الموقف الحالى
واصدار أوامرها

* * *

ولكن الحالة لم تبقى معلقة مدة طويلة . فقد تولى هكس
باشا ، كما سيظهر ، حل هذا المشكل بنفسه ، ولم يصبر حتى تأتية
الأوامر التى ألح فى طلبها فأقام نفسه حاكما بأمره ، واحتفظ بهذا
المركز طول الوقت الذى قضاه فى السودان فانه بعد ما حل بالخرطوم
فى ٢ مارس وأرسل البرقية السالفة فى ١٣ منه ، لم يلبث أكثر من

ستة أيام ، أى التاسع عشر من هذا الشهر نفسه حتى أرسل البرقية
الآتية الى إرل دوفرن (الكتاب الأزرق الانكايزى عن مصر
سنة ١٨٨٣ ج ١٣ ، قطعة رقم ٢ ملحق رقم ٣٣ . وها هى ، -

الخرطوم فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٣

حملت علاء الدين باشا على أن يعلن نفسه حاكماً طبقاً للأمر
الذى صدر قبل مجيئى الى هنا . وسأجرى الآن الحركة التى تدعو
الضرورة إليها من تغيير فى الضباط وتبديل بينهم ؟

* * *

ونذكر للقارئ فيما يلي بقية البرقيات الملحقة بالرسالة السالفة

رقم ١٩٧ :

ملحق رقم ١٩٧ - من سير .ء. مالت الى الجنرال هكس

(٢)

القاهرة فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣

تسلمت برقيتكم المؤرخة فى ١٣ من الشهر الجارى . ويقول
شريف باشا إنه أصدر الاوامر ألا تجرى أية حركة حربية إلا بعد
مشورتكم ورضاكم وان العمل بهذه الاوامر يحصر القيادة فى شخصكم
بالفعل . فاذا اتصل به من جنابكم أن أوامره لم تنفذ فهو لا يتأخر

عن تكرارها ولكنه لا يوافق على تعيينكم قائداً علماً، لأن الثورة دينية. وينشأ عن تقليد هذا المنصب لمسيحي هياج الخواطر واثارة روح التعصب م

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. مالت

(٤)

الخرطوم في ٣١ مايو سنة ١٨٨٣

وردت برقيتكم وانى لأدرك. تمام الادراك السبب الذى من أجله لم يسمح بتعييني قائداً علماً وغاية ما أريده هو أن يخطر سليمان باشا بأن اوامرى يجب أن تنفذ فلقد وقف في وجهي سداً منيعاً وقاسيت المشاق والحن في سبيل تنفيذ ما وضعته من ترتيبات وتدابير ، واكثرها أغفل ولم ينفذ. ولا أظن أن الاوامر التى أرسلت اليه من نظارة الجهادية كانت صريحة بالقدر الكافي ولذا لاقيت مصاعب ضقت بها ذرعاً . وسأعد تقريراً بما يلزم وارسله اليكم م

ملحق رقم ١٩٧ - من سير. ا. مالت الى الجنرال هكس

(٩)

القاهرة في ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٣

أبلغت شريف باشا ما جاء في البرقيتين الواردتين منكم المؤرختين في

٢٨ من الشهر الماضي ، وما جاء في البرقية المرسلة منكم الى الجنرال
بيكر المؤرخة في ١٦ الجارى . وأتوقع أن أتوصل الى استدعاء سليمان باشا
أو إكراهه على الخضوع والطاعة

ملحق رقم ١٩٧ -- من الجنرال هكس الى سير. أ. مالت

(١٠)

الخرطوم في ٢٣ يولييه سنة ١٨٨٣

أرسلت اليوم الى ديوان الجهادية استقالتى من منصبي بجيش
السودان . ولقد فعلت ذلك وأنا متأسف ولكنى لا أستطيع القيام
بأعباء حملة أخرى تحت هذه الظروف الشبيهة بالظروف التي
أحاطت بالحملة الاخيرة . ويقول لي سليمان باشا إنه لا يفهم من برقية
رئيس مجلس النظار المؤرخة في ١٤ يولييه أنه ملزم بتنفيذ آرائي
فيما يختص بنظام أو كيفية زحف أو هجوم الجيش الذى يستعد الان
للتقدم نحو كردفان ما لم يوافق هو عليها . وهو بذلك يقول في الواقع
إنه يفعل عكس تعليماتى إذا نفذ آرائي وكانت غير متفقة مع آرائه .
وحيث إن آرائي في الحملة الاخيرة كانت تناقض آراءه مناقضة شديدة
فستكون آراؤنا أشد تناقضاً في حملة كردفان . فلست بمستطيع تجاه

ذلك إلا أن استقيل . وقد حدث في الأيام القلائل الأخيرة أنه في مناسبتين هامتين أهملت وجهات نظرى .

وانى لأرجو أن يعرض الجنرال بيكر على سمو الخديو أمر استقالتى وأن يؤكد له أسفى لهذه الضرورة . وأبرقوا إليّ بالرد مـ

ملحق رقم ١٩٧ — من سـ .إ. مالت الى الجنرال هكس

(١١)

القاهرة في ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٣

لقد تقرر استدعاء سليمان باشا حالما يقع الاختيار على حاكم جديد فأرجو ألا تبوحوا بهذا القرار حتى يعلن رسمياً . وانى آمل أنكم ستجدون بعد إتمام هذا الامر سهولة في عملكم كما تجدون طريقكم خلوا من العراقيل والعقبات . وسيكون علاء الدين قائداً اسمياً .

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سـ .إ. مالت

(١٢)

القاهرة في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٣

وصلت الى اليوم برقيتكم المؤرخة في ٢٣ الجارى . ولكني

أحسب أنكم لا تشددون في طلب قبول استقالتكم بعد ما تقرر
استدعاء سليمان باشا كما ذكرت لكم في برقيتي المؤرخة في ٢٣
الجارى التى أبرقت بها اليكم خصيصاً لتكونوا على علم بذلك مـ

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير. ا. مالت

(١٤)

الخرطوم في ٣١ يوليه سنة ١٨٨٣

وصلت إلى برقيتكم المؤرخة في ٢٧ يوليه . ولست أصر في
هذه الحال على استقالتى . ولكن أرجو العفو عن تساؤلي هل أنا
مصيب إذا استنتجت مما تقرر أننى سأكون في مأمن من العراقيل
وأن أعمالي المقبلة لن نقف دونها الحوائل ؟ ورجائى اليكم أن تلحوا
في إرسال هذا القرار الي هنا بالبرق . والأمر في الخرطوم في
حالة جمود تام . وان ما أتمناه أن تتحسن الأحوال بعد عودة علاء
الدين باشا . وقد ارتفع النيل كثيراً وسبب ذلك بطناً كبيراً في
ثقل المؤن والأسلحة ولا أصبحت أتوقع تأخيراً عظيماً في موعد
سفر الحملة إلى كردفان مـ

ملحق رقم ١٩٧ - من سير إ.أ. مالت الى الجنرال هكس

(١٥)

القاهرة في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٣

أبلغني شريف باشا أنه تلقى من ديوان الجهادية كتاب
استقالتكم ولكنه يظن أنكم قدمتموه قبل أن يصل اليكم نبأ القرار
باستدعاء سليمان باشا ولذا لا يرى مسوغا للرد عليكم.
فهل لي أن أخبر سعادته بأنه مصيب في ظنه ؟ وقد أرسلت إلى
الخرطوم بالبرق الأوامر بالتغييرات الجديدة

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير إ.أ. مالت

(١٦)

الخرطوم في ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣

اطلعت على البرقية الواردة من الديوان الخديوى إلى حاكم دار
السودان العام، وقد جاء فيها بعد النطق بتعيينه أيضاً قائداً للجيش :
« نود أن يسود الاتحاد والوئام علاقاتكم مع الجنرال هكس باشا

بحيث يكون بعونه تعالى وببركة هذا التعاون ... الخ ... » .
ومعنى هذا أن أبقى في موقعي الذي كنت فيه قبلا . وإني لا أظن
أن علاء الدين باشا ينوى إقامة العراقيين في طريق . ولكن تجاربي
وخبرتي في الحملة الأخيرة أرّنتني رأى العين أن اتحاشى التورط في القيام
بحملة أخرى تحت نفس الظروف التي سلفت . أما العامل الديني في
الثوار فقد اختفى في هذه الأيام ولا يزال متواريا إلى الآن حتى
صرت أحسب أن ليس هناك أى خطر في تنصيبى قائدا عاما .
وسأجعل نصب عيني أن انتفع باستمرار بما يسديه الي علاء الدين
باشا من المعونة وبمعارفه للبلاد وأهلها . وأمنيتي أن يرافق الحملة
على أن أتولى فيها قيادة الأمور الحربية . وإذا تم ذلك لزم أن
أحصل على رتبة أرق من رتبتي الحالية

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير. إ. مالت

(١٨)

الخرطوم في ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٣

أرجو إبلاغ شريف باشا أنني أرسلت كتاب استقالاتي قبل

أن أعلم بقرار استدعاء سليمان باشا . أما علاء الدين باشا فرجل من
طراز آخر بالكلية م

ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت

الخرطوم في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٣

تلقي الخاكم العام برقية فخواها أن سمو الخديو عينني قائداً عاماً
للقوات هنا . وهذا أفضل فيما اظن . أما من حيث الشعور الديني
فلا إخال أن هناك أى خوف من إثارة روح التعصب . فلمدير يتان
اللتان يسودهما أحسن الأمن والنظام وهما دارفور وبحر الغزال
حاكم الأولى رجل نمسوى وحاكم الأخرى انكايزى .
وأما علاقتي مع علاء الدين باشا فعلى أحسن ما يرام م

الخلاصة

ومجمل هذا الباب أن السودان كان قبل الثورة المهدية جزءاً متمماً لمصر غير منفصل عنها. ولما قامت هذه الثورة وكان ذلك قبل الاحتلال البريطاني لمصر أصابت في بداية الأمر بعض النجاح ، ولكن لم تلبث هذه الحال بعد تعيين عبد القادر حلمي باشا حكامداراً عاماً للسودان أن انقلبت وكبح هذا الجندى القدير جراح الثائرين تماماً بالقوات المحلية وحدها . ولو كان أمد بال ١٥٠٠٠ جندى التى أمد بها هكس باشا تقضى على الثورة قضاءً محققاً .

وكانت خطة عبد القادر باشا تنحصر فى أن يرابط هو وجيوشه على النيل الأبيض بعد تخلص المنطقة التى فى شرقه من الثوار وتوطيد الأمن فى ربوعها ، ويدع المهدي وجموعه فى مديرية كردفان الصحراوية ، ومرور الزمن على انحصارهم فيها خير كفيل للقضاء على المهدي وأتباعه . وهذا ما رآه سلاطين باشا والكونلونيل استوارت الذى درس أحوال السودان جيداً . غير أنه لسوء الحظ أهملت هذه الخطة ولم يعمل بها .

ثم جاء الاحتلال الانكليزي واستدعى عبد القادر باشا من السودان . وهذا تدبير غير حكيم ولم تقدم عليه مصر من نفسها ، لأن هذا الضابط أحد أبناءها العاملين وانتصر على الثوار وكان ساعياً في انتشارها من شدة من أعظم الشدائد التي لاقها في ادوار حياتها . فليس من المعقول أو الجائز أبداً أن تكون مصر أقدمت على استدعائه دون إكراهها على ذلك إكراهاً . وسبب ذلك ليس بخاف ولا يحتاج الى بحث وعناء . فقد وقع الاحتلال الانكليزي وحصر جميع المناصب الخطيرة في قبضة الانكيز . فكان عليه أن يسلم قيادة جيش السودان الى ضابط انكليزي يعاونه في عمله ضابط آخرون انكيز . ولما كان الحماس الديني هو الذي أثار الثورة فقد رؤى من الحكمة أن لا يعين رسمياً قائد نصراني على رأس جيش السودان ، وأن يعين لهذا المنصب اسماً ضابط مسلم ضعيف الارادة حتى يكون الأول القائد الفعلي وتكون كلمته النافذة وأمره المتبع المطاع . ولما كان منصب كهذا لا يقبله بالطبع رجل قوى الشكيمة كعبد القادر باشا فقد استدعي وعين مكانه سليمان نيازي باشا وهو رجل طاعن في السن واهن الارادة والعزم . على أن الأمور لم تجر على ما كان يرام ويشتهي حتى بقيادة هذا الشيخ الاسمية . واقتضت

الضرورة أن تدخل المسألة في دور الاضطرار لا الاختيار . وكان لا مفر من تعيين ضابط بريطاني على رأس جيش السودان فأُسند هذا المنصب الى هكس باشا .

فإذا كانت مصلحة مصر كما يقول الانكيز في حاجة الى سيطرة ضباط بريطانيين على هذا الجيش فلم لم تبد هذه الحاجة قبل احتلالهم لها ؟

هذا ، ومن يتصفح الوثائق الرسمية التي ذكرناها آنفاً تقلا عن كتاب الحكومة البريطانية الازرق يتجلى له الدور الذي لعبه قنصل بريطانيا العام في مصر بصفة غير رسمية محاولاً بقوة نفوذه وتدخله جعل يد هكس باشا فيما قل وجل فوق كل يد في السودان أما أن هكس باشا كان صاحب الحكم المطلق فهذا تدل عليه تصرفاته التي بلغت حتى تنصيبه الحكمداريين الذين كانوا رؤساءه في وظائفهم بدون أن ينتظر أوامر الحكومة المركزية . وأما وقوع المسئولية عليه في حملته المشئومة فذلك ثابت من البرقية التي أرسلها سير . ا . مالت الى إرل جرانفيل (الكتاب الازرق الانكيزي عن مصر عام ١٨٨٤ ج ١٢) حيث يقول فيها سير . ا . مالت :

« وكان مرادى أن يعلم أنه (أى هكس باشا) مطلق اليد

حر التصرف لا مسيطر عليه في الطريق التي يختار أن يسلكها،
وأنه تقع على عاتقه وحده تبعة أعماله من أولها الى آخرها. ولو
أنه أشار على الحكومة المصرية بعد تنصيبه قائداً علماً بضرورة
العدول عن حملة الأبيض فيقيني أنها كانت تنصت لرأيه وتعمل به .

ومن الثابت أيضاً أن هكس باشا كان معترفاً بأن القوة التي
كانت تحت إمرته فيها حد الكفاية كما يتضح ذلك من البرقية التي
أرسلها الى الجنرال بيكر من الخرطوم في ١٨ يونيه سنة ١٨٨٣
(راجع الكتاب الأزرق الانكليزي عن مصر عام ١٨٨٣ ج ٢٢ ،
الملحق رقم ١ للبرقية رقم ٥٠) . فقد اعترف فيها بأنه مستعد للقيام
بالحملة بالقوة التي لديه وبأنه لا يرى احتمالاً لوقوع أية نكبة . ولو كان
من جهة أخرى معارضاً في إرسال تلك الحملة لكان بلا ريب قدم
استقالته لا سيما انه فعل ذلك عند ما أراد الحصول على القيادة العليا .

نعم إن هكس باشا وضباطه البريطانيين كانت لهم دراية بمهنتهم
العسكرية لكنهم كانوا يجهلون احوال البلاد وطبيعة أرضها
جهلاً تاماً . وقد ساق الجنرال هكس باشا جيشه في فيافي كردفان
مخالفاً بذلك الآراء السديدة التي أبداهها الرجال العارفون باحوال تلك
الجهات مثل عبد القادر باشا والكولونيل استوارت فأهلك جيشه
وهلك هو معه .

وقد وصف سير ريجنالد ونجته وهو الجنرال الأكثر دراية
بشؤون السودان حملة كردفان بأنها « ضرب من الجنون » .
سبحان الله ! ! ومن المسئول عن عواقب هذا الضرب من الجنون
أمصر التي أكرهت على اتباع مشورة أمليت عليها ، أم الانكليز
الذين أملوا عليها هذه المشورة ؟ !

فيتضح جلياً مما تقدم أن قنصل بريطانيا العام كان يضغط على
الحكومة المصرية وهذا يفيد مصادقة الحكومة البريطانية على
هذه الحملة المشؤومة وإلا كانت أشارت بقبول استقالة هكس باشا .
ومن هذا المسلك يبدو تورط الحكومة البريطانية في سياسة متناقضة
فقد كانت من البداية الى النهاية تتنصل من تبعة الأعمال الحربية
في السودان مع أنها كانت في الوقت ذاته موافقة بطريق غير
مباشر على حملة كردفان .



(٣)

تصريح إرل جرانفيل

من الواضح البين أن تصريح إرل جرانفيل الذائع الشهرة قد جاء بعد نكبة هكس باشا . وهاك نصه الذي عربناه من الكتاب الأزرق الانكليزي عن مصر عام ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦ : —

رقم ٢١٠ — من إرل جرانفيل الى سير .إ. . بارنج

وزارة الخارجية في ٤ يناير سنة ١٨٨٤

سيدي

لقد ذكرتم في برقيتكم المؤرخة في ٢٢ من الشهر الماضي أنه في حالة تشبث حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة .
وأكاد لا أرى حاجة الى الافضاء اليكم بأنه من الضروري في

المسائل الخطيرة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ،
أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة طول مدة احتلال الجنود
الانكليزية للبلاد احتلالاً وقتياً من وجوب اتباع نصائحها التي ترى
من واجبها بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة أن
تتقدم بإسداها إلى الخديو .

ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من
أن التبعة الملقاة الآن على عاتق إنجلترا تضطر حكومة صاحبة
الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التي تراها . ومن
الضروري أن يتخلى عن منصبه كل من لا يسير وفقاً لهذه السياسة
من أوائك الوزراء والمديرين .

وإن حكومة جلالة الملكة لواقعة من أنه إذا اقتضت
الضرورة استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء الذين شغلوا
منهم منصب الوزير والذين شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد
لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة
جلالة الملكة .

ويمكنكم في كل ما تريدون توجيهه من التبليغات لتنفيذ ما سبق

من الآراء أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم
المؤازرة كلها .

وانى لكم . . . الخ . . . م

الامضاء

جرائيل

* * *

وهذا التصريح مع كونه قد صدر بعد نكبة هكس باشا
يبرهن بكل جلاء من نص عباراته على أن المبادئ المبينة فيه ،
وهي أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها مسئولية كل
مايجرى في مصر ، وأن كل أمر يصدر عنها في شكل نصيحة يكون
واجب الاتباع ، قد أفضت بطريقة واضحة جلية الى وضع مصر
تحت الوصاية البريطانية . وذلك ليس من تاريخ هذا التصريح فقط
بل من الوقت الذى حدث فيه الاحتلال البريطانى . ومن ثم
فمسئوليتها منذ هذا التاريخ عن كل ما حدث في البلاد من خير أو
شر كمسئولية الوصى نحو القاصر الموضوع تحت وصايته حالا بحال .
فسواء أكان هذا التصريح صدر قبل نكبة هكس المشئومة أم
بعدها فتلك نقطة لا أهمية لها مطلقاً مادامت هذه المبادئ كانت

معمولا بها في الخفاء. والحكومة البريطانية تبقى مسئوليتها كما كانت عن تعيين هكس باشا وعن ضياع السودان .

وهاك تصريحاً آخر صرح به عضو آخر من أعضاء الوزارة البريطانية في ذلك الوقت وهو اللورد هارنجتون Lord Hartington وزير الحرية . وهذا التصريح يؤيد تصريح اللورد جرانفيل في نفس هذا الموضوع تأييداً تاماً ، وقد أذاعته شركة روتر في برقية منها بعد ظهور التصريح الأول بوقت قصير : —

لندن في ١١ مارس سنة ١٨٨٤ .

« أفاض لورد هارنجتون بصفة خاصة في غضون تصريحه الأخير عن موضوع السودان في بيان أهمية الاحتفاظ بموانئ البحر الأحمر منعاً لاحتلالها بأية دولة أخرى . ثم قال الوزير عقب ذلك : إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة تظل في مصر الى أن تقوم في البلاد حكومة على أسس راسخة وأركان ثابتة ، وانها تقبل المسئولية في المسائل الرئيسية في السياسة المصرية مدة الاحتلال » . اهـ

وهذا التصريح لا يؤيد فقط تصريح إرل جرانفيل بل يعزز المبدأ المقرر فيه ، وينتج بصورة جلية أن الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها مسئولية المسائل الأساسية في السياسة المصرية

طول مدة الاحتلال أى من أوله وليس بعد نكبة هكس باشا فقط .
وبما أن تقرير قبول هذه المسؤولية قد حدث بمناسبة أسئلة
توجهت بصدد السودان فيترتب على ذلك أن يكون السودان داخلا
ضمن المسائل الأساسية فى السياسة المصرية التى تكفلت انجلترا أن
تتحمل مسئوليتها والتى تشمل حتما ضياع السودان .

وطول المدة التى أبدت فيها الحكومة المصرية تساهلا وامتنالا
للأخذ بمشورات انجلترا أو بعبارة صحيحة بأوامرها غير الرسمية ،
لم تكن هناك حاجة لبدء هذا التصريح بهذه الطريقة المكشوفة . وعمل
كهذا لا يتحتم صدوره إلا عند اشتداد المعارضة كما حدث فى الحالة التى أفضت
الى استقالة شريف باشا بسبب رفضه التخلي عن السودان .

ونظن أن الحكومة الانكليزية كانت تفضل بكل تأكيد أن
لا تحملها الظروف الى ابداء هذا التصريح بل كانت تؤثر أن تقف
عند حد الطريقة الهينة اللينة التى اتبعها وهى بقاء مصر مصفية
بسهولة الى مشوراتها . فهذا كان يسخر لها الوسيلة للافلات من
المسئولية واجتنابها كما حدث فى الحالة التى تشغل الآن بالننا وذلك
بادعائها أن ليس لها يد فى المسألة وأنها كانت تعطي نصائح فقط
ولكنها اضطرت تجاه المعارضة الشديدة أن تكشف عن نايها
لتقضى الوزراء الذين أظهروا عنادا .

وهذه الحالة ما زالت قائمة الى الآن رغم استقلال مصر المزيف
الذى منح لها بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا شيء ثابت
من نصوص التصريح ذاته . واليك هذا التصريح نقلا عن جريدة
الوقائع المصرية العدد ٢٠ بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،
المجلد الأول ، وقد نشر نصه الانكليزى في الكتاب الازرق
عن مصر عام ١٩٢٢ ج ١ :-

تصريح لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها
ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما
أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية
للامبراطورية البريطانية ،

فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة
مستقلة ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات
(اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل

على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى
٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين
حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمر
الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ
حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات
أو بالواسطة .

ج - حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

د - السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور
على ما هى عليه الآن . اهـ

ويؤيد أيضاً الاحتفاظ بهذه الحالة ، المنشور العمومى الذى أرسلته
حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى جميع سفرائها ، وهما هو
معرب نصه الانكليزى المنشور فى الكتاب الأزرق عام

وزارة الخارجية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

سيدى

لقد قررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بموافقة مجلس العموم انتهاء الحماية التى فرضت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة . وعند اعلان هذا القرار للحكومة التى أنتم معتمدون لديها يجب أن تبلغوها ما يأتى : —
لما أضحي سلم مصر ورفاهيتها مهدداً بسبب تدخل تركيا حليفة دول الوسط في الحرب الكبرى في شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وضعت حكومة جلالة الملك البريطانية حداً لسيادة تركيا على مصر ، وأخذت هذا البلد تحت حمايتها وصرحت بأنه أمسى فى كنفها .

ولقد تغيرت الأحوال الآن وخرجت مصر من الحرب رافهة سليمة فقررت حكومة صاحب الجلالة بعد إمعان كبير وطبقاً لسياستها التقليدية أن تضع حداً لحمايتها بتصريح اعترفت فيه بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة . وذلك مع الاحتفاظ ببعض المسائل المرتبطة بمصالح الامبراطورية البريطانية والتزاماتها ارتباطاً وثيقاً . أما هذه المسائل فستسوى باتفاقيات قادمة بين مصر والامبراطورية . ومن

الآن الى أن يتم عقد هذه الاتفاقيات تظل هذه المسائل باقية على حالتها الراهنة بدون تغيير .

وللحكومة المصرية الحق في أن تؤسس وزارة للخارجية وتمهد بهذه الكيفية السبيل لتمثيل مصر السياسى والقنصلى فى الخارج .

ولا تتولى بريطانيا العظمى فى المستقبل حماية المصريين فى الخارج اللهم إلا إذا رغبت الحكومة المصرية منح هذه الحماية والى ان يتم تمثيل مصر فى البلد الذى ترى لها فيه مصلحة .

وانتهاء الحماية البريطانية على مصر لا يستوجب مع ذلك أى تغيير فى الحالة الراهنة فيما يختص بالمركز الذى تشغله الدول الأخرى فى مصر .

إن خير مصر وسلامتها ضروريان لسلام الامبراطورية البريطانية وأمانها وهى من أجل ذلك تعتبر من مصلحتها الجوهرية أن تحافظ على العلاقات الخاصة التى بينها وبين مصر المعترف بها من الدول الأخرى منذ زمن طويل . وهذه العلاقات الخاصة التى ترى بريطانيا أنها مصلحة حيوية لها محددة فى التصريح المعترف فيه بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة .

ولقد أقرت حكومة صاحب الجلالة هذه العلائق كسألة

مرتبطة بها حقوق الامبراطورية البريطانية ومصالحها ارتباطاً حيويًا
وثيقاً وهي لا تسمح لأية دولة أن تفتح بابها أو المناقشة فيها .
وترى بناء على هذا المبدأ أن كل محاولة من جانب أى دولة يقصد
بها التدخل فى شؤون مصر تعد عملاً عدائياً .

وستعتبر كل تعد على أرض مصر عملاً يجب مقابلته وصده
بكل الوسائل التى لديها .

وانى لكم . . . الخ . . .

الامضاء

كرزن أف كدليستون



الخلاصة

ومما تقدم ذكره من الوثائق في هذا الباب يتبين بوضوح وجلاء أن الحكومة البريطانية وضعت مصر تحت وصايتها منذ اليوم الأول لاحتلالها بالجنود البريطانية وصارت مصر أمامها بمنزلة القاصر أمام الوصي واستمرت هذه الحال في هذا المجرى الى اليوم .
واذا سأل سائل : هل مصر تستحق ذلك أو لا ؟ فالجواب على ذلك أن هذه مسألة أخرى ليست لها علاقة ما بالحالة التي نعالجها والشيء الوحيد الذي يجب أن نثبتته من هذه الحالة هو أنه لما كانت مصر قد وضعها انكترا حيا لها في مركز القاصر المحجور عليه فكل اتفاقية تعقد بينهما تكون لاغية ولا قيمة لها مطلقاً ، كما هو الحال في أى اتفاقية من هذا النوع بين وصى وقاصر موضوع تحت وصايته سواء بسواء وللأسباب عينها التي تبطل مثل هذه الاتفاقية لأنها تمنح الأول فوائده تلحق اضراراً بالأخير .

وبناء على ذلك تكون اتفاقية السودان التي عقدت بين مصر وانجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة ولا قيمة لها للأسباب التي ذكرناها .

استعادة السودان

أطلق الانكليز على استعادة السودان اسم الفتح حاجة في ذات أنفسهم ، وذلك كما يقول الفرنسيون « لاستكمال مستندات الدعوى » . وغرضهم من ذلك أن يتخذوا من هذه التسمية متكأ يستندون عليه لاغتصاب ما ليس حقاً لهم . ولكن بما أن السودان ما برح جزءاً لا يتجزأ من مصر التي انجلت عنه بسبب ضغطهم عليها لكي تخليه فإن اطلاق اسم الفتح على استعادته هو كما يقول أيضاً الفرنسيون « اذا كانت العلة غير موجودة فكيف يكون المعلول موجوداً » ، أى ليس في الحقيقة ما يبرر هذه التسمية . ولهذا يكون قولنا « استعادة السودان » هو الصواب ، ويكون لفظ « فتح السودان » في غير محله لأن اللفظ الأول ينطبق على معنى ما حصل .

ولقد تكفلت الدوائر الرسمية باعداد حملة لاستعادة السودان بقصد إقناذ كسلا ونجدة الايطالين المحتلين لها من التضيق الذي شده

عليهم الدراويش. أما السبب الحقيقي فقد كان ذلك الخبر الذي وصل في ذلك الحين الى علم الحكومة البريطانية وهو أن حملة مارشان Marchand Expedition قد تحركت ووجهتها النيل كي تحتل إحدى النقط الواقعة عليه . ولولا هذا السبب ما قام أولو الأمر بهذه الحملة . ويغلب على ظننا أن الحكومة البريطانية التي استولت على أوغندة والقسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء المصرية كانت تروم الانتظار ثم تفتح السودان من الجنوب بالتدريج وبذلك تضع مصر أمام أمر واقع وتحفظ بهذه البلاد على أنها كانت قطراً مهجوراً حازته بحق الفتح .

وهذا القول هو عين ما كانت تحتج به الحكومة الفرنسية على الحكومة البريطانية بعد احتلال فاشودة .

وعلاوة على ذلك فإن الحكومة البريطانية قد نظمت حملة في أوغندة بقيادة الميجر مكدونالد Major Macdonald كي تتقدم من الجنوب وتعجل في السير حتى تسبق حملة مارشان وتصل قبلها الى فاشودة . ولكن منعها عن انجاز مهمتها هذه تمرد الجنود السودانيين الذين كانوا يكونون جزءاً من هذه الحملة ولو كانت عسكرت في فاشودة قبل احتلال الفرنسيين لها لكانت الحكومة البريطانية وضعت يدها يقينا على جميع الأراضي الواقعة من الجنوب

والتي تنتهى شمالا بفاشودة واعتبرتها كقطر ظفرت به وأحرزته
بحق الفتح ، ولكن السودان الانجليزى المصرى وقف عند
نقطة فاشودة .

ولقد أرغمت الظروف الحكومة البريطانية على القيام بالملتين
المذكورتين من الشمال ومن الجنوب فكانت فى كاتيهما مدفوعة الى
العمل لا عن رضا ولا عن اختيار.

ويؤيدنا فى هذا رأى ما جاء فى المادة الأولى من متن الاتفاقية
الانكازية المصرية المعقودة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص
المادة الأولى منها : —

المادة الاولى

تطلق لفظة السودان على جميع الأراضى الواقعة الى جنوبى
الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا — الأراضى التى لم تحملها قط الجنود المصرية منذ
سنة ١٨٨٢ أو

ثانياً — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية
قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن
حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثاً - الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً .

وبناء على نص هذه المادة تكون الأراضي السودانية الداخلة تحت شروط الاتفاقية الانكليزية المصرية ، محصورة في الحالات الثلاث المتقدمة ؛ إلا أن هناك حالة رابعة ، وهي الأهم ، لم تدخل في نطاق هذه الاتفاقية . تلك هي الأراضي المحتلة بالجنود البريطانية وحدها ، والتي كانت تابعة لنا مثل القسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء القديمة ، ومنطقة البحيرات العظمى ، التي في النية بناء خزانات ضخمة عليها لخزن المياه .

وقد أهملت الحكومة الانكليزية ذكر هذه الحالة عن قصد حتى تستطيع فيما بعد أن تقول كما تجاهر الآن ، إن هذه الأراضي أراضى بريطانية فتستبقها في قبضة يدها . وقد قبل وزراؤنا في ذلك الوقت هذه الحال بوداعة وبدون أى اعتراض منهم . وفي اعتقادنا أنهم ما فعلوا ذلك إلا عن بساطة أو عن رغبة شديدة في البقاء في مناصبهم .

ولقد اعترف جميع الساسة البريطانيين في كل الأوقات السالفة بحقوق مصر الكاملة في السودان الى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهو تاريخ عقد الاشتراك بحق الفتح بين مصر وانجلترا . وهاك بعض شذرات من أهم أقوالهم في هذا الصدد : -

جاء في الجزء الثاني من الكتاب الأزرق عن مصر لعام ١٨٩٨ م .
في المراسلات المتبادلة مع الحكومة الفرنسية حول وادى النيل
الأعلى ، رسالة مرقومة بالرقم (١٠) ، أرسلها سير . إ . مونسن
Sir E. Monson من باريس في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى مركيز سلسبرى
Marquis of Salisbury . ونحن تقتطف لك منها ما يأتى : —

« إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تسلم بتاتا في بقاءه —
أى في بقاء مارشان — هناك — أى في فاشودة — ولا توافق على
التخلي عن حق مصر باستعادة جميع البلاد التى كانت خاضعة مؤخراً
لحكم الخليفة ، والتي كانت قبل ذلك جزءاً من أراضيها » . ١ هـ

وجاء في الصفحة رقم (٩) من المراسلات السابقة ، رسالة
مرقومة بالرقم (١٣) ، أرسلها مستر . رد . Mr. Rodd من القاهرة
في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى مركيز سلسبرى . ونحن تقتطف لك
منها فيما يلى فقرة من برقية أرسلها السردار سير هربرت كيتشنر
Sirdar Sir Herbert Kitchener الى مستر . رد المذكور : —

« لقد احتججت بكل ما أوتيت من قوة على احتلال مارشان
وفرقته لفاشودة وعلى رفعه العلم الفرنسى على أملاك سمو الخديو .
فقال مارشان رداً على احتجاجي إنه تلقى أوامر مشددة باحتلال هذا

البلد ورفع العلم الفرنسى فوق مباني الحكومة المصرية في فاشودة .
ثم أضاف الى ذلك — أنه لا يمكن أن يرتد عن هذه الناحية إلا
بعد أن تأتية أوامر حكومته التى يتوقع عدم تأخرها .

فسألته عندئذ إذا كان مستعداً أن يقاوم رفع العلم المصرى فوق
فاشودة ما دام من المسلم به أن القوة التى ترافقنى أكبر من قوته .
فتردد برهة ثم أجاب بأنه لا يستطيع المقاومة . ووقتئذ رفع العلم
المصرى على مسافة ٥٠٠ ياردة تقريباً جنوب العلم الفرنسى فوق
برج خرب ضمن الاستحكامات المصرية القديمة يشرف على الطريق
الوحيد الموصل الى داخلية البلاد من مركز الفرنسيين » ١٠ هـ

وجاء أيضاً فى المراسلات الآتفة بالصفحة رقم ١١ ضمن رسالة
مرقومة بالرقم ١٩ أرسلها سير . إ . مونس من باريس فى ٢٧ سبتمبر
سنة ١٨٩٨ الى مركز سلسبرى : —

« لقد أوضحت له — أى لوزير خارجية فرنسا — أن برقية
سيادتكم المؤرخة فى ١٩ الجارى والتى أبلغتها اليه فى حينها ، يستفاد
منها أن حكومة جلالة الملكة تعتبر حقوق مصر فى فاشودة لا تحتل
أية مناقشة » ١١ هـ

وجاء فى هذه المراسلات بالصفحة رقم ١٨ ضمن الرسالة رقم ٣ ،

العبارة الآتية ، وهى مقتبسة من خطبة ألقاها سير إ. غراى Sir E. Grey فى مجلس النواب البريطانى بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٩٥ : —
« وهناك غير ذلك مسألة مطالب مصر . فوقف إنجلترا أمام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أو تمن على وديعة . وهذا فيما يختص بحفظ مصالحها . وهذه المطالب لم تؤيدها نحن فقط بل أيدها أخيراً حكومة فرنسا كذلك » . ١ هـ

وجاء أيضاً فى هذه المراسلات بالصفحة رقم ١٨ ضمن الرسالة رقم ٤ التى أرسلها إرل كمبرلى Earl of Kimberly فى أول إبريل سنة ١٨٩٥ الى مركيز دوفرين Marquis of Dufferin بوزارة الخارجية البريطانية : —

« وانى أنبهه أيضاً — أى بارون كورسيل Baron de Courcel السفير الفرنسى الى أننا صرحنا بكيفية جلية بعدم جهلنا مطالب مصر ، وأكدنا للحكومة الفرنسية أنه اذا استطاعت مصر ان تستعيد أراضى السودان التى كانت قبلاً تحت سيطرتها فنحن نعترف بحق ملكيتها لهذه الأراضى » . ١ هـ

ونضيف فوق ما ذكر من أقوال الساسة البريطانيين واعترافهم بحقوق مصر فى السودان ، الفقرة الآتية ، وقد وردت فى المكاتبه

رقم ١ التي أرسلها مركز سلسبرى في ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ الى سير. إ. مونسن بوزارة الخارجية البريطانية ونشرت في الكتاب الازرق لعام ١٨٩٨ ج ٣ :-

« جوابا على ملاحظات سعادته - أى السفير الفرنسى - قد أعدت على مسامعه الأدلة التي استشهد بها الجانب البريطانى في هذه المسألة ، تلك الأدلة التي كانت معروفة قبل الآن . فأبنت له ان حقوق مصر على ضفاف النيل قد صيرها فوز المهدي في القتال في حكم المنسوخة بلا شك ؛ ولكن مها كانت قيمة هذه الحقوق التي سلبت من مصر فلها قد أعيدت الى يد الفاتح . والآن ما هو القسم الذي تبقى منها لمصر ، والقسم الذي انتقل الى المهدي والخليفة ؟ لعمري تلك مسألة لا يمكن حلها إلا في ميدان القتال بلا ريب ؛ ولكن هذا النزاع لايسوغ لجانب ثالث أن يتدخل ويدعى تملك الارض موضوع النزاع بحجة أنه قد صار التخلي عنها . » ١٠ هـ

* * *

ونعلق على مقاله مركز سلسبرى في هذه العبارة فنقول إن الجانب الثالث الذي يلوح سعادته به هو بالطبع حكومة فرنسا ؛ ولكن ألم يكن الاجدر به أن يطبق على نفسه هذا المبدأ الذي أراد تطبيقه

على فرنسا ؟ إنه لو فعل ذلك لكان قدم مثلاً غاية في الاستقامة
والنزاهة اللتين ضرب بهما عرض الحائط حين فرض على مصر قبول
اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الانكليزية المصرية المتعلقة بالسودان .

ويقول أيضاً سعادته في العبارة السالفة إن حقوق مصر التي
سلبت منها قد أعيدت الى يد الفاتح . فالمقصود بالفاتح هنا هو بالطبع
مصر وحدها ، إذ لو كان المقصود منه مصر وانجلترا معاً لكان استعمال
ما يدل على التثنية لا الافراد ، وسيؤيد هذا المعنى الوثائق المنشورة بعد .

وهناك اعتراض آخر على أقوال سعادته الآتية ، ذلك أنه
يقول إن النزاع القائم بين مصر والمهدى في السودان لا يسوغ
لجانب ثالث أن يتدخل ويدعى تملك الأرض موضوع النزاع بحجة
أنه قد صار التخلي عنها . فإذا كان سعادة مركيز سلسبرى لا يرى
ما يسوغ هذا الأمر لهذا الجانب الثالث فكيف استساغته انجلترا
لنفسها وأجازت أن تدخل في اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م كأمرها
صاحبة حق في السودان كفاتح له ؟ ! وألا يكون في هذا ما يهدم
جميع تصريحاتها ؟ !

وفضلاً عن ذلك ففي التقرير الذي رفعه السير . ه . كيتشنر

Sir H. Kitchner الى لورد كرومر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م

ما يأتى (الكتاب الأزرق — رسالة رقم ٢ ملحق الرسائل رقم ١ ،
ص ٤ من مستر رد الى مركز سلسبرى) : —

« لقد وافقت نهائياً على اختيار برج خرب واقع جنوب حصون
فاشودة القديمة على بعد نحو ٥٠٠ ياردة من المكان المرفوع
فوقه العلم الفرنسى ، ويشرف على الطريق الوحيد الموصل من
فاشودة الى داخلية البلاد ، إذ يكتنف المديرية القديمة من جهتيها
الشمالية والغربية مستنقعات عميقة يتعذر اجتيازها . وقد رفعنا العلم
المصرى فوق هذا البرج في الساعة الواحدة بعد الظهر بحضور
الجنود البريطانية والمصرية ، وحينما العلم باطلاق ٢١ مدفعاً » . اهـ
وسبب تكرارنا لهذه الفقرة مع أنه سبق ذكرها في الرسالة
السالفة هو أن نبين أن العلم المصرى الذى نصب أمام مواقع الفرنسيين
في فاشودة حيته الجنود البريطانية التى اشتركت في الحملة .

وهذه الحقيقة لم تذكر في الرسالة السالفة وهى دليل قاطع لامرية
فيه يثبت بلا خفاء أن استعادة السودان أو فتحه كما تقول العبارة
الانكليزية بدىء وتم باسم مصر وحدها ومن أجلها .

وفى الوثائق الآتية ما يؤيد ذلك تأييداً تاماً (الكتاب الأزرق

عام ١٨٩٨ ج ٣ رسالة رقم ٤ الملحق ١ و ٢ و ٣ — من ص ٩ الى ص ١٢) : —

من لورد كرومر الى مركز سلسبرى

(ورد في ١٧ اكتوبر)

القاهرة في ١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨

مولاي

اتشرف أن أرسل الى سيادتكم مع هذا نسخة من كتاب
تلقيته من ناظر الخارجية المصرية بطرس غالى باشا ومعه نسخة
من تقرير السردار الى قائمقام خديو مصطفى فهمي باشا عما قام به
من الأعمال في الجهات الواقعة في جنوب أم درمان ، ونسخة أخرى
من كتاب قائمقام خديو الى السردار يوافقه فيه بحمية على هذه الاجراءات
وقد طلب بطرس باشا غالى معاضدة حكومة صاحبة الجلالة الملكة
في المفاوضات الدائرة الآن مع الحكومة الفرنسية حتى يكون
حق مصر مضمونا في ملكية هذه الاراضى التى تخلت عنها اثناء
ثورة المهدي تحت ضغط القوة القاهرة ويسجل سعادته بالقول الصريح
أن مصر لم تتخل قط عن حقوق ملكيتها لهذه الاراضى .

وانى ... الخ ... م

الامضاء

كرومر

ملحق ١ لرقم ٤ - من الميجر جنرال سير هيربرت كيتشنر

الى مصطفى فهمى باشا

القاهرة فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٨

حضرة صاحب العطفة

أتشرف باخبار عطوفتكم أنه بعد هزيمة الدراويش فى أم درمان
أبحرت فى أسطول صغير من المدفيعات صاعداً فى النيل الأبيض
كى أوطد سلطة صاحب السمو الخديو فى مديريات السودان القديمة
ومحافظاته . ولدى وصولى الى فاشودة وجدت حملة صغيرة بقيادة
القومندان مارشان والعلم الفرنسى مرفوعا فوق دار المديرية القديمة ،
فطلبت منه أن ينزل علمه فوراً . وعرضت عليه أن أضع تحت
تصرفه مدفعية لتوصل حملته الى القاهرة . فلما رفض احتججت شفويّاً
على تعديه على الاراضى المصرية ، ثم وجهت اليه فيما بعد
احتجاجاً كتابياً .

وحيث ان مسيو مارشان رفض أن ينسحب إلا بأمر من
حكومته فقد رفعت العلم المصرى فوق الحصون القديمة بالاحتفال
المألوف فى مثل هذه الحالة ، وتركت هناك حامية كافية

لمقابلة أى طارئ .

وقد وليت جاكسون بك Jackson Bey مديراً لمديرية فاشودة القديمة .

وتفضلوا . . . الخ . . .

الامضاء

هربرت كيتشنر

ملحق ٢ لرقم ٤ - من مصطفى فهمى باشا

الى الميجر جنرال سير . ه . كيتشنر

القاهرة فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨

عزيزى السردار

علمت بمزيد الارتياح من تبليغكم المؤرخ فى ٦ اكتوبر أنه
بعد الانتصار الباهر الذى أحرزتموه فى أم درمان قد توجهتم الى
فاشودة ورفعتم العلم المصرى هناك . فمع موافقة الحكومة على هذه
الأعمال موافقة تامة شاملة وعلى تعيينكم جاكسون بك مديراً لفاشودة ،
توجه لكم جزيل الشكر لأنكم وقد عرفتم بثاقب فكركم مصالح
مصر وما بذلته فى الماضى من التضحيات فى سبيل سيادتها على
وادي النيل ، لم تدعوا أى وقت يمضى بعد اندحار الدراويش دون

أن تنهزوه لتعيدوا الى مصر المديرية التي تحفظ لها كيائها والتي لم ترتد عنها إلا وقتياً بسبب المركز المشؤم الذي كانت فيه . وبهذا قد اكتسبتم فخراً جديداً تعترف لكم به مصر .

ومع تكرار شكرنا أرجو أن تتقبلوا ... الخ ...

الامضاء

مصطفى فهمي

ملحق ٣ لرقم ٤ - من بطرس باشا غالى الى لورد كرومر

القاهرة في ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨

عزيزى اللورد

إن سعادة السردار قد أنبأ عطوفة مصطفى فهمي باشا بأنه لما صعد الى فاشودة لكي يعيد سلطة سمو الخديو الى محافظات ومديريات السودان القديمة وجد هناك حملة فرنسية ، فطلب منها أن تغادر المكان . فلما لم يقبل طلبه احتج على استباحة حمى الأراضى المصرية شفوياً فى أول الأمر ثم كتابة بعد ذلك . وقد رفع العلم المصرى وعين مديراً .

ان حكومة الجناح العالى كما هو معروف لسيادتك لم تغفل قط عن استعادة مديريات السودان التي هى المصدر الفعلي لحياة مصر ولم

تنسحب منها إلا لظروف القاهرة . ففتح الخرطوم لا يكون له
مزية إلا إذا كان وادى النيل الذى ضحت مصر في سبيله تضحيات
جمة يرجع برمته الى حوزتها .

ولما كنا عالمين بأن فاشودة الآن هى موضوع محادثات بين
بريطانيا العظمى وفرنسا فقد كلفتنى الحكومة المصرية أن أرجو
سيادتكم السعي بما لكم من النفوذ لدى لورد سلسبرى ليعاون مصر
على الاعتراف بحقوقها التى لا نزاع فيها حتى يتم لها استرداد جميع
المديرىات التى كانت مستولية عليها قبل قيام المهدي بثورته .

وانى إذ أرسل الى سيادتكم مع هذا نسخة من رسالة سعادة السردار
وأخرى من إجابة عطوفة مصطفى فهمي باشا ، انتهز... الخ... ما

الامضاء

بطرس غالى



الخلاصة

بالتأمل في الوثائق السالفة يتبين أن الساسة البريطانيين كانوا معترفين ومسلمين بكامل حقوق مصر في السودان قبل وبعد استعادته . وإن رفع العلم المصرى فوق فاشودة على مرأى من مارشان وفرقته وتحية الجنود البريطانية المرافقة للسردار هربرت كتشنر لهذا العلم ، هذا وحده حجة دامغة بيد مصر على الاعتراف والتسليم بحقوقها في هذا الاقليم . وإن أمر استعادته أو فتحه على ما يسميه الانكايز إنما شرع فيه أيضاً وتم من أجل مصر فقط لا سيما أن هذا حدث كله بعد واقعة كررى النهائية التى كانت الفصل الأخير في رواية سقوط حكم الدراويش وعودة السودان الى مصر .

ثم إن المراسلات التى تبادلها الوزيران المصريان مع معتمد بريطانيا العام في مصر لها أهمية خاصة من حيث حفظ حقوق مصر إذ لم يكن فى استطاعة وزير مصرى أن يقدم على مثل هذه الكتابة لو لم يوعز اليه من المعتمد البريطانى بها . وهنا أيضاً أمر آخر

جدير بالاعتبار وهو أن المعتمد البريطاني تسلم الكتاين ولم يبد
منه أى امتعاض أو احتجاج ، ثم بلغ فخواها الى حكومته .
فهذا المسلك فيه ما فيه من اعتراف صريح بحقوق مصر
ومطالبها . وهى تنحصر فى أن السودان جزء متمم لمصر غير قابل
للاقتصال عنها .



(٥)

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

بين

مصر وانجلترا

ندون فيما يلي نص اتفاقية السودان التي عقدت بين مصر
وانجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م ، وها هو نقلا عن جريدة
الوقائع المصرية ، العدد الخاص الصادر في يوم الخميس ٧ رمضان سنة
١٣١٦ هـ - ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م ، القسم الرسمي : -

وفى

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالى

خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل

حيث ان بعض اقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة
الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحرية والمالية التى بذلتها
بالاتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث انه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلقا وسواكن اداريا بالأقاليم المفتحة المجاورة لها .

لذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :—

المادة الاولى

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولاً — أراضى التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو
ثانياً — الأراضى التي كانت تحت إدارة الحكومة قبل ثورة
السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة
جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو
ثالثاً — الأراضى التي قد تفتتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان
من الآن فصاعداً.

المادة الثانية

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر
جميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا
العلم المصرى فقط.

المادة الثالثة

تقوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى
موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر
عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن
وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوّة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنّها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز ان يسرى مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أى قانون أو أى لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى .

المادة الخامسة

لايسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المادة السادسة

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المادة السابعة

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية إلا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المادة الثامنة

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

المادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشرة

ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

المادة الثانية عشرة

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضات

(كرومر) . (بطرس غالى)

* * *

ومن تلاوة هذه الاتفاقية يتبين أن نصوصها مبهمة جداً، وأنه من الممكن تأويلها بوجوه كثيرة، لا سيما إذا كان أحد المتعاقدين قويا لدرجة أنه يستطيع بقوته أن يضع الآخر تحت وصايته رغم إرادته . وكان لحسن حظنا أن اللورد كرومر ، وهو الواضع الأصلي لهذه الاتفاقية يكشف لنا في تقريره عن مصر والسودان عام ١٩٠٠ م الغطاء عن الغموض الذى بالاتفاقية المذكورة . فقد جاء فى الكتاب الأزرق عن مصر عام ١٩٠١ ج ١ ص ٤ فى هذا التقرير الذى رفعه الى حكومته بصفته

المعتمد السياسى لها وقنصلها العام فى مصر عن المالية والادارة والحالة العمومية فيها وفى السودان ما يأتى :-

« لاحظت فيما أبداه مجلس شورى القوانين من الملاحظات أثناء النظر فى ميزانية السنة الحالية ، أن المجلس المذكور يوافق على المصروفات المقدرة لحكومة السودان ، لأن الأعضاء يعتبرون تلك البلاد « جزءاً من كيان مصر لا يتجزأ » . وهذا رأى وان كان صحيحاً فى الجوهر إلا أن نظام الحكم فى السودان مقيد بنصوص الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا العظمى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

وحيث إنه من الجائز أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس غير محيط بمرمى هذه الوثيقة إحاطة تامة فأنهز هذه الفرصة لأبين أنها لم تبرم لرغبة فى النفس أو لغرض انتقاص حقوق مصر الشرعية . فأغراض واضعها الأصلية كانت أولاً توطيد أركان حكومة صالحة لشعب السودان . ثانياً وقاية هذه البلاد من الارتباكات الخاصة التى خلقها فى مصر نظام دولى (أى الامتيازات) . ولا يجهل أعضاء المجلس على ما أظن ما تؤدى اليه هذه الارتباكات من شتى العراقيل .

وقد لاحظت أيضاً ان المجلس المذكور يطلب تبليغه تفاصيل ايرادات حكومة السودان ومصروفاتها . ومن البين أنه لا يمكن أن نعارض فى اجابة مثل هذا الطلب الحق . ولذلك عنيت بتبليته وأرسلت الى المجلس المشار اليه ميزانية حكومة السودان عن السنة الحالية » . ١ هـ

وجاء أيضاً في تقريره الذي رفعه الى حكومته عن المالية
والادارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان سنة ١٩٠٢ (الكتاب
الأزرق عام ١٩٠٣ ج ١ ص ١٥) ما يأتي :-

« ولقد سئلت مراراً لماذا لا تتحمل الخزينة الانكليزية قسماً
من النفقات اللازمة لادارة البلاد ما دامت الالية الانكليزية تحقق
عليها بجانب الالية المصرية . وهو سؤال في محله ولكن الجواب
عليه بسيط جداً عند جميع الذين يعرفون تاريخ الاتفاقية المعقودة
في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وبموجب موادها منح السودان مركزاً
سياًسياً خاصاً . وهو أن تلك الاتفاقية وضعت خاصة لتخليص السودان
ومصر أيضاً في ادارة شؤون السودان من القيود الدولية المشوشة
التي آلت الى كثير من الاختلاط والارتباك في الادارة المصرية .
ولولا هذا الاعتبار ما كان هناك داع من الوجهة الانكليزية يدعو
الى رفع الالية الانكليزية على الخرطوم اكثر مما يدعو الى رفعها
على اسوان أو طنطا » . ا هـ

ويتضح بجلاء تام من الشروح التي ذكرها لورد كرومر فيما
تقدم أن حقوق مصر في السودان ظلت معتبرة ومصونة رسمياً حتى
بعد توقيع الاتفاقية . وهذه التصريحات لها قيمتها الخاصة لأنها صادرة

من الواضع الأصلي لهذه الاتفاقية وهو أدري واجدر بتفسيرها بلا نزاع وبتبديد مافي نصوصها وعباراتها من اللبس والابهام . ومن غير الجائز أيضاً أن نظن لحظة واحدة أن اللورد كرومر أقدم من تلقاء نفسه على هذه التفسيرات بدون موافقة حكومته . وبناء على ذلك تعتبر تفسيراته السابقة لتلك الاتفاقية اعترافاً رسمياً من جانب الحكومة البريطانية بحقوق مصر في السودان .

فهل كانت انكثرتا ياترى مخلصـة في تصريحاتها أم كانت تبديها لتغري الوزراء المصريين على توقيع الاتفاقية ولتدع الرأي العام في مصر يتخيل أن حقوقه ظلت باقية في الحفظ والصون ؟ ولكن يؤخذ من جميع ما حدث بعد ذلك أن الفكرة الأخيرة هي الأقرب الى الصواب فشتان بين ما يقوله لورد كرومر وما هو واقع في الحقيقة ونفس الأمر . وليس أدل على ذلك من إخراجنا من السودان قسراً حتى أصبحنا :

- ١ - غير مسموح لحكومتنا المصرية أن تخاطب حاكم السودان العام رأساً والخال أنه معين بمرسوم من جلالة ملك مصر .
- ٢ - ولا يجوز لمصرى منا أن يدخل السودان إلا بعد قيامه بإجراءات رسمية معينة وحصوله على جواز بذلك كما لو كان مسافراً

الى روسيا أو الصين تماما. والله وحده يعلم كم من عقبات تعترض طريقه قبل حصوله على هذا الجواز .

٣ - وليس لأبنائنا المصريين المقيمين في السودان الحق في دخولهم مدارس حكومة السودان حتى لو كان آباؤهم من موظفي هذه الحكومة .

ويظهر أن الصفة التي لمصر في هذه الشركة تنحصر في أن تدفع الأموال لتحسين هذا الاقليم وتريق دماء أبنائها في سبيل استعادته . وكل ذلك لتنتفع إنجلترا وتنافسنا فيما نزرعه من قطن وتضع يدها على موارد المياه التي تروى حقولنا حتى تكون أرواحنا في قبضة يدها ! !

فلتعلم إنجلترا أن جميع هذه الأمور لا ترضينا لانها ليست من مصلحتنا في شيء فلا يمكن بأي حال من الاحوال أن تجد بين المصريين من يقبلها .



الخلاصة

إن شروط الاتفاقية الانكليزية المصرية يكتنفها الكثير من الغموض ولذا يمكن تأويلها بوجوه كثيرة لا سيما اذا كان أحد المتعاقدين من القوة بحيث يرغب الآخر على البقاء تحت وصايته .

ويعود فضل معرفتنا الغرض من عقدها الى لورد كرومر الواضع الأصلي لها . فقد قال في شروحه عليها ان هذه الاتفاقية انما عقدت للتخلص من التدخل الدولي ، وإن ما رآه مجلس شورى القوانين من أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، هو رأى صحيح .

ولكن من سوء الحظ أن هذه النظريات مهمة وغير معمول بها الآن والسودان بالحالة الراهنة أصبح مستعمرة بريطانية محرما دخوله على المصريين . على أن مصر لا تستطيع بعد ما بذلته من دم ومال في سبيل استعادة السودان أن تقبل بحال من الاحوال الانفصال عنه إذ هو جزء مكمل لأراضيها ولا حياة لها بدونه .



الخاتمة

اضطربت ثورة المهدي قبل وقوع الاحتلال البريطاني لمصر
وصادفت نجاحا في بدء الامر لما كان عليه حاكم السودان العام في
ذلك العهد وهو رؤوف باشا من ضعف وقصور؛ ولكن الحالة
تغيرت على أثر تعيين عبد القادر باشا في هذا المنصب بسبب
ما أبداه هذا القائد البارع من المقدرة في التصرف بقوات البلاد
المحلية التي كانت لديه . ولو ساعدته المقادير وأرسل اليه الجيش الذي
أرسل الى هكس باشا فيما بعد وعدده ١٥٠٠٠ جندي لتمكن بلا
ريب من اخماد الثورة في وقت قصير ونشر الأمن في أرجاء السودان
ولكن حدث اذ كان النصر حليف عبد القادر باشا ان احتلت
بريطانيا القطر المصري وبالرغم من ان الحكومة البريطانية اعلنت
زهدها في السودان وأكدت ان لا مطمع لها فيه ولا شأن لها فيما
يجرى في انحاءه وانها لا تريد أن تتدخل في اموره . نعم حدث انها مع
ذلك تدخلت بكيفية فعالة آل الامر بعدها الى استدعاء عبد القادر

باشا واحلال هكس باشا محله يعاونه طائفة من الضباط البريطانيين
كهيئة أركان حرب . ولقد قيل حينئذ ان الحكومة المصرية كانت
مستقلة فيما صنعت تمام الاستقلال وانها فعلت ذلك بمجرد مشيئتها
وبغير أى إيعاز أو تدخل من الحكومة البريطانية ؛ ولكن هذا
الزعم لا ينطبق على الواقع ولا يمكن ان يقبله من عنده مسكة من
عقل فانه لم يحدث قط ان امة استدعت قائدها المظفر ولنا فيما
ضربته الحكومة البريطانية من مثل دليل بين على ما تقول فانها
لا تعزل قوادها وان اخفقوا كما كان الامر فى حرب البوير فكيف
جاز لمصر اذن ان تسحب قائدها المنتصر وهو من ابنائها لكى
تولى مكانه قائداً أجنبياً ؟

ولقد كان من نتيجة هذا التبديل تلك الحملة الطائشة التى جردت
على كردفان وكان من جرائها هلاك الجيش وحمل انجلترا لنا على
التخلى عن السودان وهو الامر الذى كانت تطمع فيه منذ مدة
طويلة كي يتسنى لها ان تغتصب هذه البلاد من أيدينا كما وقع
الآن . فلقد كانت انجلترا تنظر على الدوام بعين السخط الى توسع
مصر فى افريقية ولا سيما فى المناطق الاستوائية وهامى شهادة
رجل لا يمكن ان تكون أقواله موضع أية ريبة ألا وهو القس

فلكن Rev. Felkin الذى يقرر فى صفحة ٣٢٤ ج ١ من كتابه
« أوغندة والسودان المصرى » Uganda and the Egyptian
Sudan ما يأتى : —

« مما يستوجب الاسف ان سلطة هذا الطاغية (أى كباريجا
ملك انيورو) لم يقض عليها كما كان سيحصل منذ مدة لو لم تقم
تلك المعارضة الشديدة التى اثارها فى انجلترا اناس يتطلعون بعين
الغيرة الى توسع مصر فى أملاكها ولكن فى استطاعتى ان أوكد
يقيناً ان أهالى الجهات المحكومة من تلك البلاد بالسلطة المصرية
حيث يدير دفة الحكومة فيها الآن مدير مديرية خط الاستواء هم
احسن حالا بكثير من امثالهم المحكومين بملوك منهم من الهمج
المستبدين غلاظ القلوب فظاظ الطباع » . ١هـ

هذه أقوال باحث نشرت فى سنة ١٨٧٨ قبل ثورة المهدي
وقبل الاحتلال البريطانى لمصر وهى دليل ناطق على ان حكمنا فى
السودان لم يكن مشوبا بالسيئات التى ينسبها اليه المغرضون .

ولقد رأيت انجلترا بعد نكبة هكس باشا أن ترغمنا على ترك
السودان فلما أبت الوزارة المصرية أن توافق على ذلك جابتها
الحكومة البريطانية بتصريح إرل جرانفيل الذى وضع فيه مبدأه
المشهور وهو انه ما دام الاحتلال البريطانى بمصر فان كل نصيحة

(وهى بالفعل امر) يجب الاصغاء اليها وإلا فعلى من يخالفها من الموظفين أن لا يستمر فى منصبه . وهكذا صارت مصر فى الواقع بهذا التصريح تحت وصاية انجلترا أو اصبحت انجلترا مسئولة عن كل ما حدث وما يحدث مادام الاحتلال البريطانى باقياً . وبناء عليه يقع على عاتقها تبعة تعيين هكس باشا وضياع السودان .

ولما كانت مديرية خط الاستواء ما زالت تقاوم بقيادة امين باشا وكانت بقعة مطموعا فيها اشد الطمع أصبح من الامور الهامة التعجيل بسحب امين باشا من هناك حتى تعد بعد رحيله عنها من الاراضى المهجورة التى ليس لها مالك . وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية ان تستولى عليها وتعتبرها من الممتلكات البريطانية وفقا للشرط الذى وضعته بخصوص حالة كهذه فى الاتفاقية الانكازية المصرية الموقعة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م .

ومن اجل ذلك جُهِّزت حملة قرصانية بقيادة أفَّاق اسمه استانلى وغرضها الظاهر خدمة الانسانية بانقاذ امين باشا ورجاله أما الغرض الخفى أو الحقيقى فكان اقضاء امين باشا عن تلك الجهات ، لانه كان يمثل السلطة المصرية فيها ، وإبقاء رجاله فى تلك البقاع حتى تستخدمهم بريطانيا بعد ذلك فى الاستيلاء لها على ذلك الاقليم . وقد حصل ذلك

بالفعل فيما بعد. أما وزراؤنا في ذلك الوقت فقد تبرعوا بمبلغ كبير من نفقات هذه الحملة وعاونوها بكل ما في استطاعتهم من قوة. وقد فعلوا كل هذا إما عن حماقة وإما عن شهوة قوية للبقاء في مناصبهم. وأخيراً نالت هذه الحملة مأربها وعادت ومعها امين باشادون رجاله. أما بريطانيا فقد جندت هؤلاء الرجال لخدمة مطامعها وقد كان ان استولوا لها على تلك النواحي.

على انه في مناسبات متعددة صرح السياسيون البريطانيون دائماً بان السودان جزء من مصر لا يتجزأ. وها هو سير إ. غراي يقول في الخطبة التي ألقاها في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ ما يأتي :-

« وهناك غير ذلك مسألة حقوق مصر. فوقف إنجلترا امام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أو تين على ودیعة. وهذا فيما يختص بحفظ مصالحها. وهذه الحقوق لم تؤيدها نحن فقط بل أيديها أخيراً حكومة فرنسا كذلك ».

ونحن نقول ان هذا يؤيد كل التأييد ما ورد في تصريح إرل جرانفيل الذي وضعت مصر بعده تحت وصاية إنجلترا.

ومما يستدعي الالتفات ايضاً ان هذا القول يؤكد من جهة

الحكومة البريطانية اكثر مما تؤكد الحكومة الفرنسية ما لمصر
من حقوق وامتيازات معترف بها. فان سير إ. غراي يعترف بأن
انجلترا تقف ازاء مصر موقفاً خاصاً هو موقف المؤمن على وديعة.

ومعنى هذا بعبارة أخرى ان مصر امانة مقدسة اودعت في يد
انجلترا لحفظها وصونها ويقضى شرف انجلترا عليها ان تردها كاملة
للمالك وهو مصر. ولا يصح ان انجلترا تطالب فرنسا باسم مصر
باحترام هذه الحقوق لكي تغتصبها هي لنفسها كما يفعل بالضبط
الوصي الخائن الذي يسلب لنفسه مال القاصر الموضوع تحت وصايته.
ولسنا نعتقد ان مسلماً كهذا يتفق مع كرامة دولة كبيرة وشرفها
كدولة بريطانيا العظمى اذ تتصرف هذا التصرف. واننا على يقين
انه متى عرف الرأي العام البريطاني جميع هذه التفاصيل فانه يكون
اول من يبرأ الى الله من افعال رجاله من اهل السياسة.

ولما استقر الرأي على استعادة السودان صدر الامر بذلك حتى
يكون للانجليز سبق على الحملة الفرنسية في الاستيلاء عليه
وهاك ما قدمتم على ايدينا :

١ — فنحن الذين قدمنا ثلثي القوة المحاربة

٢ — ونحن الذين انشأنا السكة الحديدية بأيدي جنودنا ولم

يكن ليتم أى فتح بدون هذه السكة التى لم يضع جندى بريطانى واحد يده على الاطلاق فى تشييدها

٣ - ونحن الذين قنا بأكثر من ثلثى النفقات وهذا غير مادفعناه من جميع مقادير العجز كى تتوازن الميزانيات السودانية
٤ - ونحن الذين شيدنا بمالنا ورجالنا جميع المباني الفاخرة التى ترى اليوم فى الخرطوم .

٥ - ونحن الذين قدمنا كذلك فى اوائل عهد استعادة السودان جميع الموظفين لتنظيم الادارة فى البلاد

٦ - وقد كانت جنودنا تمشى على الأقدام الطريق باكماله الى الخرطوم بينما كانت الجنود البريطانية تنتقل كل مرة بلا استثناء من ميدان الى ميدان إما بالسكة الحديدية أو بالبواخر النيلية . وحاشا أن نذكر ذلك بقصد التنديد بمقدرة الجندى البريطانى أو الاستخفاف بصفاته الحربية إذ أن الجندى البريطانى فيما نرى من احسن الجنود فى العالم من حيث القوة على الثبات والبسالة فى ساحة الحرب . وكل ما تقصد هو أن نبين أن جنودنا قلست من المكاره اكثر مما تحملته الجنود البريطانية وأن بلادنا من أجل ذلك كانت تستحق نصيباً أوفر فى البلاد التى اكتسبت بحق الفتح المشهور .

٧ - ولم تكن غلطتنا هي التي أوقعتنا في جميع هذه المحن
وانما هي انجلترا التي كانت سبباً فيها لانها اضطرتنا أن تقبل ضباطها
وأن نسير على الخطط التي رسموها ثم بعد ذلك كله اخرجتنا بقضنا
وقضيضنا من البلاد كأنه ليس لنا أى حق فيها مطلقاً أو أى امتياز
بالكلية . وحين تم لها ما أرادت حولت السودان الى مستعمرة
بريطانية . واذن فلماذا كنا نبذل هذا المال كله وهذه الجهود
جميعها وتلك الارواح لاستعادة البلاد اذا كانت هذه هي النتيجة
التي كنا نتظرها من وراء ذلك كله . أكان هذا منا لكي نوفر
على انجلترا جميع هذه الامور ولكي تنتفع بها على حسابنا ؟ على
انها لو كانت استعادت السودان لحسابها هي وحدها وبوسائل من
عندها لما كانت الحالة لدينا غير ما هي عليه اليوم ولما كانت شرا من
هذه الحالة إذ انها ما دامت محتلة لمصر فلا يمكن أن تحاول على
الاطلاق قطع موارد مياها عنا . والتفسير الوحيد لهذه الحالة والترضية
المزعومة التي تقدمها لنا هي أن كل هذا تم في سبيل تأمين حدودنا
الجنوبية وموارد مياها !!

ولكن المصريين لا يمكنهم أن يقبلوا أى ضمان لسلامة حدودهم
الجنوبية من أية دولة أجنبية أيا كانت هذه الدولة . وفي الحق ان
هذه السلامة كانت أضمن في أيدي الدراويش لانه لم يكن في

استطاعتهم تشييد الاعمال التي تؤذينا في موارد مياها. واذا كان المقصود هو اقضاء أية دولة أخرى فسيان عندنا أكانت هذه الدولة انجلترا أم فرنسا أم غيرها من الدول لان الدولة التي تكون لها السيادة في السودان تتحكم في حياة مصر. ولهذا فان في تشييد انجلترا بالسودان ورغبتها في امتلاكه دليلا على انها تريد أن تسيطر على حياة مصر وان تبقى مصر في قبضة يدها وتحت سلطانها وهو مسلك لا يمكن ان يعتبره اهل هذه البلاد إلا انه عمل عدائي.

وكذلك تمسك انجلترا بقناة السويس بحجة وقوعها في سلسلة مواصلاتها مع ان لها طريقاً آخر حول رأس الرجاء الصالح واذن فليست القناة أمراً حيويّاً صرفاً بالنسبة لانجلترا أما نحن فأنى لنا الخيار وليس لنا في هذا العالم كله سوى السودان والنيل ومن ثم كانت حاجتنا اليهما من أعز الامور الحيوية لنا أكثر من حاجة انجلترا الى قناة السويس. وهذا اذا تغاضينا عن الامر الواقع وهو ان السودان كان جزءاً متمماً لبلادنا ومحتجاً به كذلك من انجلترا على الدول الاخرى وان واجب انجلترا كان يقضى عليها بتطبيق المبدأ الذي ينطوى عليه هذا الاحتجاج على نفسها أيضاً.

صحيح ان القيادة في الحملة التي استعادت السودان كانت لضباط من البريطانيين وان جنودا بريطانية كذلك بمقدار ثلث المجموع كانت في عديد القوة المقاتلة؛ ولكن لم يكن هذا كله إلا لاسباب سياسية، وقد فرض علينا قبوله حتى تستفيد الحكومة البريطانية بحقوق الفتح كما لجأت الى ذلك فيما بعد. ومع هذا فان كنا نعجز عن تدريب وتنظيم حملة كهذه فلقد كان من اليسور لنا ان نستخدم ضباطا من الافرنج من أية دولة أخرى وهم كانوا يقومون بهذا العمل لمصلحتنا بالثمن الذي دفعناه الى الضباط البريطانيين. على انه ما كان يكون هناك مسألة فتح لو تركنا وشأننا من أول الامر لان السودان ما كان ليضيع لو ظلت الامور بأيدينا.

ونشر فيما يلي الفقرة الآتية عن ص ١٢٠ و ١٢١ من كتاب « السودان الانكيزى المصرى » لمؤلفه سير هرلد مك ميكل المطبوع بلندن عام ١٩٣٤ The Anglo - Egyptian Sudan, P. 120 - 121, London, 1934, by Sir Harold Mac Michael وهي شاهد في المنزلة الاولى من صدق البيئة على ما قام به الجيش المصرى من الاعمال في السودان إبان الحرب العظمى :-

« لقد يكون من الجائز ان تقتطف ما يأتى من كتاب « الامبراطورية في حالة حرب » تأليف سير تشارلس لوكاس Sir Charles Lucas

« لما نشبت الحرب سلم أمر تأمين الدفاع عن كيان مصر الى ايدي جيش الاحتلال البريطانى وفي الوقت نفسه تحمل الجيش المصرى بمؤازرة الحامية البريطانية الصغيرة العسكرية فى الخرطوم جميع مسؤولية الدفاع عن سلامة السودان والأمن فيه . ولقد بات معلوما مقدار ما اصابه الجيش المصرى من النجاح الباهر فى ضبط الحكم فى السودان والمحافظة عليه من أى اعتداء ولكن اعماله لم تنحصر فى داخل حدوده بل تجاوزتها الى مناطق بالقرب منها فى زمن الحرب عاونت جنود السودان معاونة فعلية فى شرق افريقية واورغنده وافريقية الاستوائية الفرنسية . ولقد ساهم الجيش المصرى كذلك فى الدفاع عن قناة السويس وفى الحملة التى حاربت السنوسيين وفى المحافظة على النقاط العسكرية فى شبه جزيرة سيناء وأرسلت اورطة منه الى الاردنيل فى سنة ١٩١٥ لحفر اخنادق وتشيد الاسوار وغيرها من اعمال التحصين وفى فلسطين فى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ لعبت وحدات من هذا الجيش دورها كما ادى عمال الفيلق المصرى للنقل الاعمال التى نيظت بهم فى تلك البقاع . ووضعت مخازن الجيش المصرى للمؤن والذخائر والمهمات وكذلك قسم المستشفيات تحت تصرف السلطات الحربية البريطانية . ثم أن ادارة السكة الحديدية السودانية بعثت بالقاطرات والعربات إلى فلسطين كما أن حكومة السودان

اعارت الاميرالية البريطانية مركبها الحربى للقيام باعمال الحراسة
في البحر الاحمر .

وفوق ما ذكرنا فقد استعاد الجيش المصرى دارفور في
سنة ١٩١٦ وكانت هذه آخر مديرية سودانية لم تسترد بعد وكان
استرجاعها الحادث الختامى للأعمال الحربية ولما لم يكن هناك أية
حاجة إلى جيشنا لانه قام بما كان مطلوباً منه أخرج من البلاد عندما
لاح عذر يمكن التعلل به لأخراجه منها» . اهـ

فعلى الحكومة البريطانية أن تعلم أنه لا يمكن أن يكون
هناك أية صداقة بين الامتين ما دامت حقوق مصر فى السودان
لا ترد اليها وإن كان من سوء الحظ انها تستطيع أن تجد
دائماً فى المصريين طائفة مولعة بشغل المناصب الوزارية والبقاء
فيها وفى سبيل ذلك يقبلون أن يوقعوا كل ما يعرض عليهم من
انجلترا . ولكن كل اتفاق موقع عليه منهم يستحيل أن يوافق عليه
برلمان مصرى منتخب انتخاباً حراً .



فهرس

الصفحة	الموضــــــــــــــــوع
٤ — ٣	المقــــــــــــدمة
٩٠ — ٥	الأدوار التي مرت بالمسألة السودانية . الدور الأول
٢٣ — ٥	تدخل انجلترا في المسألة السودانية .. الخ ..
٥	أول تعرض منها لمسألة السودان .
٦ — ٥	تقديم الكولونيل سير تشارلس ولسن مذكرة عنه الى سير ادوارد مالت قنصل بريطانيا العام في مصر .
٧ — ٦	خطاب من سير ادوارد مالت الى ارل جرانفيل وزير خارجية بريطانيا في هذا الشأن .
٩ — ٧	مذكرة الكولونيل سير تشارلس ولسن المذكورة .
٩	كتاب من ارل جرانفيل بموافقة على ما جاء في هذه المذكرة
١٠	تنفيذ ما جاء بهذه المذكرة بسفر كولونيل استوارت الى الخرطوم لكتابة تقرير عن السودان .

الصفحة	الموضوع
١٠	إرسال سير . ا . مالت التقرير المذكور الى اربل جرانفيل .
١١ — ١٠	شكر اربل جرانفيل للكلونيل استوارت وتكليفه اربل دوفرن باطلاع الحكومة المصرية على مقترحات هذا الكلونيل .
١٢ — ١١	رد سير . ا . مالت على ذلك .
١٣ — ١٢	الكتاب الذى أرسله . ا . مالت الى شريف باشا بمقترحات كلونيل استوارت بناء على تعليمات اربل جرانفيل .
١٤ — ١٣	رد شريف باشا على هذا الكتاب .
١٤	تقرير آخر للكلونيل استوارت عن السودان الشرقى .
١٤	اقتراحه باستبدال محافظ آخر بمحافظ مصوع .
١٥	إرسال سير . ا . مالت التقرير المذكور الى اربل جرانفيل .
١٥	إبلاغ سير . ا . مالت اقتراح الكلونيل استوارت الى شريف باشا .
١٥	طلب اربل جرانفيل إبلاغ شريف باشا بعض مسائل أخرى
١٦ — ١٥	رسالة اربل جرانفيل في هذا الشأن .
١٦	تبليغ سير . ا . مالت الحكومة المصرية ما أشار به اربل جرانفيل .

الصفحة	الموضوع
١٧ — ١٦	كتاب سير . ١ . مالت الى إدل جرانفيل بذلك .
١٨ — ١٧	كتاب سير . ١ . مالت الى شريف باشا بذلك .
١٨	تكليف الكابتن منكريف قنصل بريطانيا في جدة بكتابة تقرير آخر عن النواحي المجاورة لسواكن .
١٩	إرسال تقرير منكريف الى إدل جرانفيل .
١٩	قتل منكريف .
٢٠ — ١٩	إرسال سير . ١ . بارنج الى إدل جرانفيل رسالة بصددهذا الحادث .
٢٣ — ٢١	الخلاصة

الدور الثاني

ثورة المهدي

٥٠ — ٢٤	ثورة المهدي
٢٤	شباب الثورة وتغير مجراها بعد تعيين عبد القادر حامي باشا حاكماً عاماً للسودان .
٢٦ — ٢٥	خطة عبد القادر باشا التي وضعها لاختاد الثورة .
٢٧ — ٢٦	من كان يرى رأى عبد القادر باشا .

الصفحة	الموضــــــــــــــــوع
٢٧ — ٢٨	وقوع الاحتلال وارغام مصر على استدعاء عبدالقادر باشا من السودان .
٢٨	تعيين سليمان نيازى باشا بدلا منه وتعيين هكس باشا معه رئيساً لأركان حربيه .
٢٨	استدعاء سليمان نيازى باشا وتسليم قيادة جيش السودان لهكس باشا .
٢٩	بيان غرض الانكياز من ذلك .
٢٩ — ٣٠	ما قاله ه . ا . كفى في هذا الصدد .
٣٠	سوء خطة هكس باشا وفشل حملته ووقوع المسؤولية على انجلترا في ضياع السودان .
٣٠ — ٣١	ما قاله الجنرال سير رجنالد ونجت باشا بصدد هذه الحملة .
٣١ — ٣٢	ما قاله اللورد كرومر عنها في تقريره .
٣٢	تعليق على ما قاله .
٣٢ — ٤٥	الكيفية التي تألفت بها هذه الحملة والحوادث التي توالى عليها .
٤٦ — ٥٠	الخلاصة

الصفحة	الموضع
	الدور الثالث
٥١ — ٦١	تصريح إرل جرانفيل
٥٣ — ٥١	نص هذا التصريح .
٥٤ — ٥٣	تعليق عليه .
٥٤	تصريح آخر للورد هارنجتن وزير الحرية البريطانية .
٥٥ — ٥٤	تعليق على هذا التصريح واثبات بقاء تدخل إنجلترا في المسألة السودانية ومسألة مصر الى الآن .
٥٦ — ٥٧	تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتأييد نصوصه لهذه الحالة .
٥٧ — ٦٠	المنشور العمومي الذي أرسلته حكومة بريطانيا الى جميع سفرائها وتأييده للحالة المذكورة كذلك .
٦١	الخلاصة
	الدور الرابع
٦٢	استعادة السودان
٦٢	التفريق بين لفظي «استعادة السودان» و «فتح السودان» وتصويب الأول وتخطئة الثاني .
٦٣ — ٦٥	السبب الحقيقي لاستعادة السودان .

الصفحة	الموضوع
٦٥	غرض الانكيز من اهمال ذكر القسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء القديمة ومنطقة البحيرات العظمى فى اتفاقية عام ١٨٩٩ م .
٦٨ — ٦٥	اعتراف الساسة البريطانيين بحقوق مصر فى السودان .
٧٠ — ٦٨	ما قاله مركز سلسبرى فى هذا الصدد وتعلقنا على ذلك .
٧١ — ٧٠	الاستشهاد بتقرير سير . ه . كتشتر على أن استعادة السودان كان باسم مصر وحدها .
٧٦ — ٧١	تأييد المكاتبات الرسمية لذلك .
٧٨ — ٧٧	اخلاصة .
الدور الخامس	
٩٠ — ٧٩	اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م
٨٥ — ٧٩	نصوص هذه الاتفاقية .
٨٥	التعليق عليها .
٨٧ — ٨٥	تفسير لورد كرومر لهذه الاتفاقية واعترافه فى تقاريره بحقوق مصر فى السودان .

الصفحة	الموضوع
٨٧ -- ٨٨	تعليق على ذلك .
٨٨ -- ٨٩	مناقضة ما هو حاصل في السودان الآن لأقوال لورد كرومر وتصريحات حكومته .
٩٠	الخلاصة .
٩١ -- ١٠٢	الخاتمة .

صواب

الفحصة	السطر	صواب	الخط
١٠	٢٥	ورد	ور
١٥	٧	تحت	يحت
٢١	٧	ضرورة إرسال ضابطين	ضرورة ضابطين
٢٧	١٧	وأرغمتم	ورأغمت
٤٥	٤	ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت (١٩)	ملحق رقم ١٩٧ - من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت
٨٠	٢	وسن القوانين	ومن القوانين
٨١	٩	بجميع	بجميع
٨٨	١٧	رسمية	وسمية

T

S

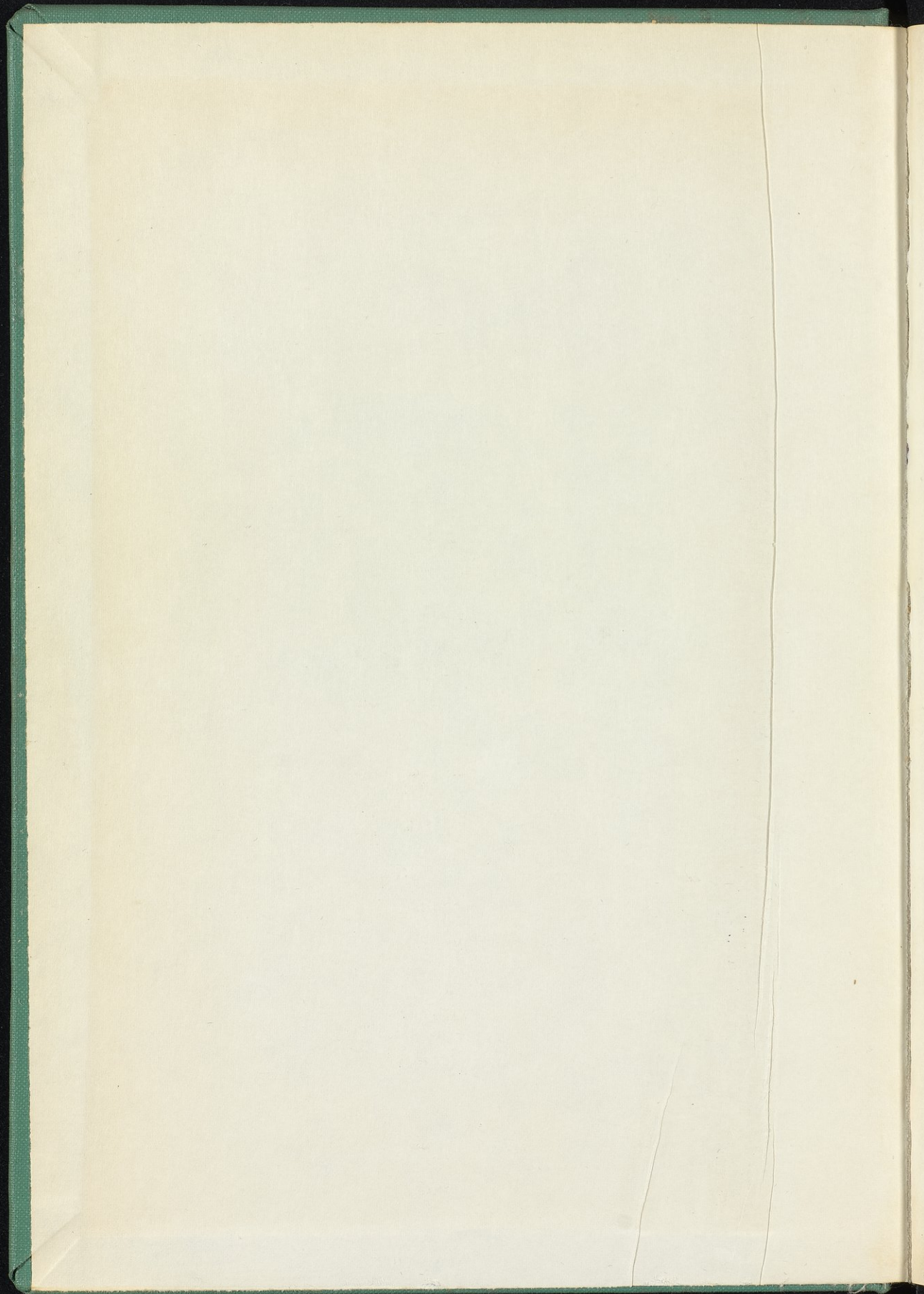
Back

PB-39669-SB
75-33T
CC

B

[illegible]

Demco 38-297



NYU - BOBST



31142 02821 9841

DT82.5.G7 U45

al-Masalah al-Sudaniyah